

١٣٠

عاماً من
تمكين
البرلمانيين



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

تقرير الموقع والأثر ٢٠١٩



ما هو الاتحاد البرلماني الدولي؟

الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. وقد أُسس في عام ١٨٨٩ بوصفه أول منظمة سياسية متعددة الأطراف في العالم من أجل تشجيع التعاون والحوار بين جميع الأمم.

واليوم، بات الاتحاد البرلماني الدولي يضم ١٧٩ برلماناً وطنياً عضواً و١٣ هيئة برلمانية إقليمية.

وهو يعمل على النهوض بالديمقراطية ومساعدة البرلمانات على أن تكون أكثر قوة وشباباً وتوازناً جنسانياً وتنوعاً. ويدافع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين عن طريق لجنة مخصصة تتكون من برلمانيين من جميع أنحاء العالم.

ويدعو الاتحاد البرلماني الدولي أكثر من ١٥٠٠ مندوب وبرلماني إلى جمعية عالمية مرتين في السنة من أجل إدماج البعد البرلماني في عمل الأمم المتحدة وفي تحقيق الأهداف العالمية لعام ٢٠٣٠.

المحتويات

٤	التمهيد
٦	الهدف ١ إقامة برلمانات ديمقراطية قوية
١٠	الهدف ٢ تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة
١٤	الهدف ٣ حماية حقوق الإنسان والنهوض بها
١٨	الهدف ٤ المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن
٢٢	الهدف ٥ تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات
٢٦	الهدف ٦ تعزيز تمكين الشباب
٣٠	الهدف ٧ تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية
٣٤	الهدف ٨ سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية
٣٨	نحو عضوية عالمية
٣٩	تعبئة الموارد: من يمول الاتحاد البرلماني الدولي؟
٤٠	الاجتماعات المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٩
٤٢	النتائج المالية

بعد عام و١٣٠ عاماً: التقييم والرؤية البعيدة المدى

كان عام ٢٠١٩ منعطفاً تاريخياً بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي الذي احتفل بمرور ١٣٠ عاماً على تأسيسه. فقد قطعت منظمنا شوطاً طويلاً منذ اجتماعها الأول في عام ١٨٨٩ الذي لم يضم سوى مجموعة صغيرة من البرلمانيين من تسع بلدان: فالיום، يضم الاتحاد البرلماني الدولي ١٧٩ برلماناً عضواً و١٣ عضواً منتسباً.

وبعد حوالي ١٣٠ عاماً من تأسيس منظمنا، لم يضعف إيماننا بأهمية تعبئة النواب من أجل معالجة قضايا اليوم. ففي عام ٢٠١٩، نظمنا بنجاح دورتين للجمعيات في قطر وصربيا والعديد من الفعاليات الأخرى التي جمعت آلاف البرلمانيين من أجل العمل على مجموعة واسعة من القضايا، منها تغيير المناخ والتعليم والصحة والاقتصاد والأمن، وكذلك من أجل إدماج بُعد برلماني في الحوكمة العالمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفضلاً عن ذلك، يسّرنا عدداً غير مسبوق من الجلسات الثنائية والمباشرة في اجتماعاتنا البرلمانية، دليلاً على أن منظمنا تظل المنبر الرئيسي للدبلوماسية البرلمانية العالمية وإحلال السلام بين الأمم كما توحى مؤسسونها الأولون.



مارتن شونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي
Dixon ©

الاحتفال بمرور ١٣٠ عاماً على إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي

لقد سعدنا على مدى هذا العام باستضافة ودعم احتفالات متعددة بمناسبة مرور ١٣٠ عاماً على إنشاء منظمنا. ففي حزيران/يونيو، أعاد البرلمانيون البريطانيون والفرنسيون عقد اجتماع عام ١٨٨٩ - الاجتماع التأسيسي للاتحاد البرلماني الدولي في مدينة باريس. وفضلاً عن ذلك، أطلقنا معرضاً لأعمالنا على مدى العقود في مقر الأمم المتحدة بجنيف ونيويورك انتقل بعد ذلك إلى برلمانات أعضاء مثل بنغلاديش وصربيا وباراغواي.

وبمناسبة اليوم الدولي للعمل البرلماني وعيد تأسيس منظمنا في ٣٠ حزيران/يونيو، انضم رؤساء جمعية الاتحاد البرلماني الدولي السابقون والحاضرون والمقبلون إلى رئاسة المنظمة وأمينها العام للاحتفال بهاتين المناسبتين في مقر المنظمة؛ فكانت فرصة للنهوض بالقيم الأصلية التي حددها مؤسسو منظمنا.

تولي دورنا القيادي

كانت الاحتفالات بمرور ١٣٠ عاماً مناسبة مفيدة لإبراز صورة منظمنا وريادتها في عدد من المجالات، كما تبين من بعض الترشيحات الحديثة.

وإذ نظل ملتزمين بصحة النساء والأطفال والمراهقين، فقد انضمت رئيسة منظمنا إلى الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بحركة «كل امرأة، كل طفل» وانضم أميننا العام إلى اللجنة التنفيذية لشراكة صحة الأم والوليد والطفل.

وتقديراً لالتزام الاتحاد البرلماني الدولي بالمساواة بين الجنسين، انتُخب الأمين العام لمنظمنا رئيساً للمجلس العالمي للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، وهي شبكة من متخذي القرارات ملتزمين بتدليل العوائق الجنسانية. وقد عُيِّن الأمين العام في مرحلة سابقة من العام من بين القادة العالميين الملتزمين بمكافحة سوء التغذية عن طريق حركة «تعزيز التغذية».

إظهار تأثيرنا

قررنا هذا العام تغيير عنوان تقريرنا السنوي إلى «تقرير الوقع والأثر» نظراً إلى تحول التركيز من وصف الأنشطة إلى الإنجازات وأعمال إحداث التغيير. وفيما يخص المرتبطة بالنهوض بالديمقراطية ومساعدة البرلمانات لتصبح أقوى وأكثر شباباً وابتكاراً وتوازناً بين الجنسين والدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين المعرضين للخطر، يمكننا أن نذكر عدداً من الإنجازات في عام ٢٠١٩:

- شهد العام الماضي زيادة قدرها ٣٩ حالة موافقة من البرلمانات الوطنية على إحدى الأدوات الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي، وهي «المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات» التي تحدد سبل تحكم البرلمانات في مسارها التنموي لتصبح مؤسسات أكثر فعالية.
- وبعد البحثين الرائدتين اللذين أصدرهما الاتحاد البرلماني الدولي في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ عن التحيز الجنسي والعنف ضد المرأة في البرلمانات، قررنا تحويل انتباهنا من تحليل هذه القضية إلى توفير الحلول، مع نشر إرشادات جديدة عن طرائق جعل البرلمانات أماكن آمنة خالية من أشكال التحرش والمضايقة والإساءة. وقد قدّمنا المشورة إلى سبعة برلمانات التمتتها من أجل التصدي للتحيز الجنسي في مؤسساتها.
- وفي عام ٢٠١٩، دافعت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين عن حالات ٥٣٣ برلمانياً رفعوا شكاوى بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان، وهو ثاني أكبر عدد من الحالات المحالة في تاريخ اللجنة الممتد ٤٠ عاماً؛ وللأسف، قد لا يكون ذلك إلا البداية. وقد حققت اللجنة عدة إنجازات خلال العام، ولا سيما الإفراج عن النائب الكونغولي السابق السيد يوجين ديومي ندونغالا. ولقد تحسّن التعاون مع السلطات الوطنية كثيراً بفضل النهج الذي اعتمدته منظمنا - وهو الحوار أولاً وقبل كل شيء وعدم التهاون في الدفاع عن سلامة المؤسسات البرلمانية. وقد دأبنا على هذا النهج أيضاً لحماية البرلمانيين في فنزويلا على مدى هذا العام.
- واعتمدت البرلمانات الأعضاء، إبّان الدورة ١٤١ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في صربيا في تشرين الأول/أكتوبر، أول قرار برلماني عن التغطية الصحية الشاملة. وكان هذا القرار التاريخي ثمار الجهود المبذولة لتعبئة البرلمانات في جميع أنحاء العالم لضمان أن الحق في الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ حق يكفله القانون في جميع أنحاء العالم. وهو مثال بارز آخر لطريقة حفاظ البرلمانات على مكانتها المهمة عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي. ونحن ممتنون لشركائنا في منظمة الصحة العالمية، بما فيها مديريها العام، على دعمهم القوي.
- وقد أكّد الاستبيان السنوي للبرلمانات الأعضاء تأثير الاتحاد البرلماني الدولي في التشريعات والخطط الوطنية. إذ أفادت ٣١ في المئة من البرلمانات المجيبة بسن تشريعات جديدة نتيجة لجمعية منظمنا وبرامجها ومبادراتها وقراراتها. وأفادت ٧٥ في المئة أيضاً بأنها اتخذت إجراءات عملية عقب اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي.

زيادة حضورنا

بدأت استراتيجيتنا الجديدة للتواصل تؤتي ثمارها كما يتضح من مقاييس الحضور التي ارتفعت في جميع المجالات. فقد أطلقنا موقعنا الإلكتروني الجديد في عام ٢٠١٩، مما مكننا من الوصول إلى أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ زائر خلال السنة ارتفاعاً من ٦٤ ٠٠٠ في عام ٢٠١٧. وعزّز حضورنا على وسائل التواصل الاجتماعي كثيراً بفضل المشاركة الكبيرة للمجتمع البرلماني على تويتر وفيسبوك ودخولنا مؤخراً على إنستغرام. وقد فتحنا مؤخراً صفحة على لينكدن في إطار جهودنا المستمرة للتواصل مع البرلمانيين من جميع أنحاء العالم. وسعيّاً إلى إبراز مكانة البرلمانيين وتعزيز حضورهم الإعلامي، بدأت استراتيجيتنا الخاصة بنشر المزيد من المقابلات مع النواب تؤتي ثمارها، مع حصول الفيديوهاات الشبكية على نحو ٥٠ ٠٠٠ مشاهدة بحلول نهاية العام.

التطلع إلى المستقبل

في عام ٢٠٢٠، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تحفيز العمل والتنسيق البرلمانيين عن طريق عمله البرنامجي واجتماعاته البرلمانية على الرغم من تفشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩). وإذ أضحى هذا الوباء تحدياً عالمياً غير مسبوق لا يعرف حدوداً ولا يسلم من بطشه أحد - وبخاصة الفقراء والضعفاء والمهمشين - فقد أصبح التضامن والتعاون والتنسيق دولياً أهم من أي وقت مضى، وبات لزاماً على المجتمع البرلماني أن يدي بلوّه ويؤدي دوره المحوري في هذا المجال.

وإلى جانب الدورة ١٤٢ للجمعية المزمع عقدها في كيغالي برواندا في تشرين الأول/أكتوبر، سنتعاون مع الأمم المتحدة والبرلمان النمساوي لاستضافة المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في فيينا في الفترة الممتدة من ١٩ إلى ٢١ آب/أغسطس من أجل تحقيق أعلى مستويات التمثيل البرلماني في هذه القضايا.

وبعد ١٣٠ عاماً من قيام منظمنا واقترابها من تحقيق العضوية العالمية، يظل هدفنا ثابتاً - وهو تمكين كل نواب العالم، وعددهم ٤٦ ٠٠٠ نائب، من النهوض بالسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. فالاتحاد البرلماني الدولي يدور حول البرلمانات وبالبرلمانات ومن أجل البرلمانات. وإنه لشرف لنا أن نساعد المنظمة في الوفاء بمهمتها النبيلة.



مارتن شونغونغ

الأمين العام



الهدف ١

إقامة برلمانات ديمقراطية قوية

لما كانت إقامة برلمانات قوية وفعالة من المقومات الأساسية للديمقراطية والتنمية، فإننا نعمل على وضع معايير ومبادئ توجيهية عامة ومساعدة البرلمانات في توجيه تطورها المؤسسي من أجل بلوغ هذا الهدف الاستراتيجي الرئيسي. ومن هذا المنطلق، قدّمنا على مدى عام ٢٠١٩ دعماً لتسعة بلدان من أجل تكوين الكفاءات في مجالات عدة من أبرزها التخطيط الاستراتيجي وتقييم السياسات العامة. فضلاً عن ذلك، شهد عام ٢٠١٩ مباشرة أعمال «مركز الابتكار في البرلمان» التابع للاتحاد البرلماني الدولي والذي أنشأ حتى الآن ثمانية محاور عمل في برلمانات حول العالم.

وتقرّ خطة التنمية المستدامة بأن المؤسسات الفعالة ضرورية لإحراز التقدم في كل المجالات التي تغطيها أهداف التنمية المستدامة. وتكتسي الغايتان ٦-١٦ (مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة) و٧-١٦ (اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي) أهمية خاصة بالنسبة للبرلمانات. ويدعم عملنا على إقامة برلمانات ديمقراطية قوية مباشرة التقدم نحو بلوغ غايات التنمية المستدامة ومن ثم تحقيق كل أبعاد التنمية المستدامة. ويعدّ الاتحاد البرلماني الدولي الوكالة الرسمية المكلفة برصد التقدم المحرز في تحقيق المؤشر ١٦-٧-١-أ للتنمية المستدامة الذي يرصد مناصب صنع القرار في البرلمانات بحسب الجنس والعمر.

POUR 359

CONTRE 114

NOMBRE DE VOTANTS 545

SUFFRAGES EXPRIMÉS 473

MAJORITÉ ABSOLUE 237

تطبيق التنمية الذاتية للبرلمانات

اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي المبادئ المشتركة العشرة لدعم البرلمانات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بغية مساعدة البرلمانات في أن تكون مؤسسات أقوى وأفضل، وقد وافق ١٦١ برلماناً ومنظمة شريكة على هذه المبادئ حتى الآن.

ولعل جوهر هذه المبادئ المشتركة أن تملك البرلمانات زمام مسارها التنموي: إذ إن «البرلمان وحده هو القادر على تحديد احتياجاته ووضع أهداف استراتيجية واسعة فضلاً عن اعتماد نهج مخصصة لأنشطة معينة». (المبدأ ١)

وقد أصدرنا في عام ٢٠١٩ «دليل المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات مرجعنا في كل جهودنا الرامية إلى دعم البرلمان».

مجلس الشعب الألماني

المشتركة لدعم البرلمانات» من أجل مساعدة

القادة البرلمانيين في تحديد أهدافهم التنموية

عن طريق عملية من التنمية الذاتية البرلمانية. ويعرض هذا الدليل العملي المنحى والمضمون أمثلة من جميع أنحاء العالم مع تسليط الضوء على البرلمانات التي حققت تقدماً جزرياً في تولي زمام مستقبلها. وقد حافظنا على الممارسة الجيدة لعقد مشاورات واسعة النطاق مع البرلمانات في إعداد ذلك الدليل الذي استفاد من مساهمات أكثر من ٤٠ برلماناً.

وعقب التدريب الذي قدّمه الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٨، أصبح برلمان زامبيا قدوة في الريادة البرلمانية إذ كيّف مجموعات أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي ونظّم مجموعة من تمارين التقييم الذاتي استفاد منها ٤٩ برلماناً و٣٧ موظفاً. وقد عقدنا أيضاً دورة تنشيطية للموظفين البرلمانيين الذين يسروا تمارين التقييم الذاتي.

تعزيز الوظائف الأساسية للبرلمانات

في جيبوتي، واصلنا دعم الجمعية الوطنية في إحداث التغيير المنشود. وفي إطار مشروع حقوق الإنسان الذي يموله الاتحاد الأوروبي، ساعدنا الجمعية الوطنية في إنشاء مجموعة معنية بقضايا الجنسين وفي إعادة تحديد نطاق عمل إحدى اللجان لإدراج حقوق الإنسان في نطاق اختصاصاتها الرسمية.

وفضلاً عن ذلك، قمنا بتدريب برلمانيات على تحسين طرائق العمل مع الناهيين وتمثيلهم، ودعمنا مداولات الجمعية الوطنية الخاصة

بسن قانون جديد لمنع العنف ضد النساء والفتيات (اعتمد في شباط/فبراير ٢٠٢٠).

وإضافة إلى ذلك، دعمنا إنشاء وحدة تنسيق داخل الإدارة البرلمانية لتحسين تنسيق الموارد البشرية وإدارتها على المستوى الداخلي.

وقد واصلنا تدريب البرلمانيين والموظفين

في تشاد وباكستان لفهم أدوارهم في صياغة التشريعات وتقييم السياسات العامة على نحو أفضل. وساهم دعمنا لباكستان في إعادة تشكيل الوحدة المعنية بصياغة التشريعات للاستجابة لاحتياجاتها على نحو أفضل. وفي تشاد، ساعدنا البرلمان في تحديث نظامه الداخلي ليشمل دور تقييم السياسات العامة تماشياً مع أحكام دستور عام ٢٠١٨.

وفي جيبوتي وتونس، ساهمت جهودنا في تحقيق الرؤى الاستراتيجية التي سترشد مسار تنمية البرلمانات في المستقبل. وواصلنا تقديم الدعم لبرلمان ميانمار من أجل تحقيق أولوياته الاستراتيجية الرامية إلى إنشاء مركز تميز للتعلّم الداخلي.

الرقم الرئيسي:

٣٩

شهد عام ٢٠١٩ زيادة عدد حالات الموافقة على المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات ٣٩ حالة بمناسبة الاحتفال بمرور ١٣٠ عاماً على إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي.

«أنهينا للتو في هذا الصباح حلقة عمل عن إنشاء مجموعة لشؤون النساء ومجموعة معنية بقضايا الجنسين وتوعية البرلمانيين بحقوق الإنسان. وهي خطوة كبيرة نحو النهوض بحقوق المرأة في البرلمان والدفاع عنها».

السيد محمد علي حُمد

رئيس الجمعية الوطنية في جيبوتي



حلقة عمل لتكوين كفاءات البرلمانيين في جيبوتي.

© جمعية جيبوتي الوطنية / Ambassa Mohamed Ambassa

وتجتمع المحاور عبر الإنترنت وخارجه لوضع مشروعات مشتركة تغطي مجالات تكوين الكفاءات والممارسات الجيدة وإقامة شبكات الخبرة.

المحاور المواضيعية

محور البيانات المفتوحة - الجهة المضيفة: مجلس النواب في البرازيل

محور إدارة تكنولوجيا المعلومات - الجهة المضيفة: البرلمان الأوروبي

محور الشفافية - الجهة المضيفة: إسرائيل

المحاور الإقليمية

محور أمريكا اللاتينية - الجهة المضيفة: مجلس النواب في شيلي

محور الجنوب الأفريقي - الدولة المضيفة: زامبيا

محور شرق أفريقيا - الدولة المضيفة: كينيا

محور الكاريبي - الدولة المضيفة: ترينيداد وتوباغو

محور المحيط الهادئ - الدولة المضيفة: نيوزيلندا

تتبع الابتكار في البرلمانات حول العالم

مؤشر الابتكار هو منشور إلكتروني فصلي يصدره الاتحاد البرلماني الدولي. والغرض منه هو تبادل المعلومات بين البرلمانات من أجل تحفيز التفكير وتشجيع التعاون. ويوفر كل مؤشر معلومات محدثة عن عمل المحاور، ويبرز التطورات الابتكارية داخل الإدارات البرلمانية فضلاً عن الإجراءات البرلمانية المتصلة بالتكنولوجيات الجديدة التي تؤثر في المجتمع. وقد تضمن المؤشر حتى الآن قصص ابتكارات من برلمانات الأرجنتين والنمسا والبرازيل وفنلندا واليونان وميانمار والأردن وسورينام وزامبيا.

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين العمليات البرلمانية والوصول إلى المعلومات

توضّح بيانات الاتحاد البرلماني الدولي كيف يمكن للبرلمانات أن تستفيد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أداء مهامها الأساسية بشكل أفضل. ومع ذلك، فإن نقص المهارات والخبرات على المستوى الداخلي لا يزال يساهم في اتساع الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

وقد ركزت ميانمار وفانواتو على تسهيل وصول النواب والموظفين البرلمانيين إلى الوثائق والمعلومات البرلمانية. وساعد تعاوننا مع برلمان ميانمار في إطلاق موقع برلماني داخلي وتوفير إمكانية النفاذ عن بعد للنواب والموظفين. وأفضى عملنا المرتبط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فانواتو إلى إطلاق خدمة أخبار، وإنشاء مستودع رقمي يحتوي حالياً على أكثر من ٢٠٠٠ مجموعة، وتدريب الموظفين على تحديث هذا المستودع. وأصبح بإمكان النواب النفاذ إلى الوثائق الرقمية عبر الإنترنت في ميانمار وفانواتو.

بناء شبكة من محاور الابتكار البرلمانية

تجمع المحاور البرلمانية بين البرلمانات التي ترغب في التعاون على تعزيز الابتكار من أجل تعزيز البرلمانات. وتعمل المحاور على أساس إقليمي أو مواضيعي. ومن خلال «مركز الابتكار في البرلمان» التابع للاتحاد البرلماني الدولي، وهو عبارة عن شراكة بين المنظمة والبرلمانات لتحسين استخدام التكنولوجيات الجديدة، بادرت ثمانية برلمانات بعرض استضافة محاور.

دراسة حالة

الوصول إلى التشريعات عن طريق البيانات المفتوحة

تصدر أغلب البرلمانات ثروة من التشريعات والوثائق المتصلة بها. ولكن قد يكون من الصعب الوصول إلى تلك التشريعات في مجموعة من البلدان. فماذا لو كانت هناك بوابة واحدة للبحث عن الوثائق التشريعية لمختلف البرلمانات والاطلاع عليها وترجمتها آلياً إلى لغتك الوطنية؟ هذا طموح سحابة البيانات المفتوحة للاتحاد البرلماني الدولي، وهو أول مشروع لمحور البيانات المفتوحة الذي يعدّ من المحاور المواضيعية الثلاثة لمركز الابتكار.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، نشر المشروع أول [إثبات مفهوم](#) يعرض إمكانية البحث عن الترجمات الإنجليزية للوثائق التشريعية الخاصة بخمس برلمانات هي البرازيل وكندا وإستونيا وإسبانيا والبرلمان الأوروبي. وإن أهداف عام ٢٠٢٠ هي إدماج المزيد من البيانات في النظام، وتحسين النموذج الأساسي، وإعداد لوحات بيانية حتى يسهل على المستخدمين العثور على تشريعات مختلف البلدان والمقارنة بينها.

مساعدة البرلمانات في (إعادة) التواصل مع الناس

يُنشر التقرير الرائد للاتحاد البرلماني الدولي عن حالة البرلمانات - وهو التقرير البرلماني العالمي - كل أربع سنوات بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعقب مشاورات مستفيضة في عام ٢٠١٩، سيركز الإصدار الثالث (المزمع نشره في عام ٢٠٢١) على مشاركة المواطنين في العمليات الديمقراطية المباشرة أو التشاركية. وفي عام ٢٠٢١، سنستهل دراسات استقصائية تشمل البرلمانات والأطراف المعنية الأخرى ولا سيما من المجتمع المدني.

◀▶ العام المقبل

إلى جانب البحوث الخاصة بالتقرير البرلماني العالمي، سنبداً العمل على إعداد التقرير العالمي عن البرلمان الإلكتروني - وهو تقرير يصدره الاتحاد البرلماني الدولي كل عامين عن طريقة استخدام البرلمانات للتكنولوجيات الجديدة لتكون مؤسسات أفضل وأقوى. وسندخل تحسينات أيضاً على منصة Parline للبيانات المفتوحة، بما في ذلك عن طريق جمع بيانات عن المؤشر ١٦-٧-١-أ للتنمية المستدامة، بغية المساهمة في وضع المؤشرات البرلمانية الخاصة بالغايتين ١٦-٦ و ١٦-٧ للتنمية المستدامة. وسنستضيف أيضاً اجتماع الخبراء الثالث المعني بالمبادئ المشتركة لدعم البرلمانات.

تأثير الاتحاد البرلماني الدولي: تجميع البيانات من أجل البرلمانات وعنها

إن منصة [Parline](#) هي منصة البيانات المفتوحة للاتحاد البرلماني الدولي، ويُعترف بها بوصفها المصدر العالمي للبيانات الخاصة بالبرلمانات الوطنية الذي تستخدمه البرلمانات والباحثون والطلاب والعديد من وسائل الإعلام المرموقة. وتحتوي على بيانات عن هيكل كل برلمان وطريقة عمله فضلاً عن تمثيل النساء والشباب فيه.

وقد استخدم أكثر من ٦٥٠٠٠ شخص منصة Parline في عام ٢٠١٩. وتعدّ البيانات الخاصة بالنساء في البرلمانات الوطنية أكثر الموارد استخداماً.

وساهمت ٩٣ في المئة من برلمانات العالم ببيانات في منصة Parline في عام ٢٠١٩. وأنشأنا أيضاً شبكة مراسلي Parline لدعم تبادل المعلومات بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات؛ وحددت ٤٤ في المئة من البرلمانات مراسلها المعني بالمنصة ونسعى إلى تحقيق نسبة ١٠٠ في المئة لتعزيز مكانتنا كمصدر رائد للمعلومات من أجل البرلمانات وعنها.

وضع مؤشرات للبرلمانات الديمقراطية القوية

يُعدّ الاتحاد البرلماني الدولي مرجعاً مخصصاً لرصد تحقيق الغايتين ١٦-٦ (إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات) و ١٦-٧ (ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات). وأفضى اجتماع نظّمه الاتحاد البرلماني الدولي لممثلي المنظمات البرلمانية الإقليمية والأوساط الأكاديمية والشركاء الإنمائيين البرلمانيين إلى إطار أولي لوضع مجموعة من المؤشرات الموثوقة والشاملة لتقييم القدرة والأداء البرلمانيين بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.



الهدف ٢

تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة

تزامن عام ٢٠١٩ مع مرور ٤٠ عاماً على اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي الإطار العالمي الرئيسي للمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. وقد اغتنمنا هذه المناسبة لتكثيف جهودنا في كفاحنا من أجل المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية. وإننا أكثر طموحاً من أي وقت مضى: فهدفنا هو تحقيق المناصفة ونعمل على تحقيقه. وإذ لا تزال العديد من القوانين حول العالم تميز ضد النساء والفتيات، فإننا نعمل على جعل القضاء على هذا التمييز أولوية بالنسبة للمشرعين والمشرعات على حد سواء. وكان معظم عملنا في عام ٢٠١٩ موجَّهاً نحو القضاء على التحيز الجنسي والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية. وإذ لا يمكن للديمقراطية أن تزدهر في ظل العنف، فإننا نواصل إرشاد البرلمانات لتصبح أماكن آمنة وخالية من كل أشكال الإساءة.



نحو تحقيق المناصفة في البرلمان

في عام ٢٠١٩، طالبنا - بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة - بالمزيد من الالتزامات والجهود الجماعية من أجل تحقيق المناصفة بين الجنسين في القيادة السياسية بحلول عام ٢٠٣٠. وما انفك عدد متزايد من البلدان يتقدم نحو هذا الهدف جزئياً بفضل جهودنا؛ وارتفع عدد البرلمانات^١، الذي تشغل فيه النساء ٤٠ في المئة على الأقل من المقاعد، من ١٥ في عام ٢٠١٨ إلى ٢٢ في عام ٢٠١٩. وشهدت ست بلدان انتخاب رئيسة برلمان لأول مرة في عام ٢٠١٩.

ونواصل، عن طريق منشوراتنا وبياناتنا الرائدة، نشر المعرفة والتوعية بأهمية مشاركة النساء في البرلمانات. واستشهدت وسائل إعلام مرموقة، مثل «ذي إيكونوميست» أو «واشنطن بوست» أو تقارير مؤثرة من منظمات دولية مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، ببياناتنا عن النساء.

وبدءاً بأنفسنا، عملنا في عام ٢٠١٩ على تعزيز إجراءاتنا الداخلية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين بتعديل أنظمتنا الأساسية والداخلية لفرض عقوبات أشد وأكثر صرامة على الوفود الأحادية الجنس التي تحضر جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي. وتضرب هذه الممارسات مثلاً للمنظمات الأخرى، وقد أعلن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنها مثلاً للممارسات الجيدة في مجال تعميم المنظور الجنساني.

دعم المبادرات الوطنية والإقليمية

- في تركيا، شهدنا تحولاً بناءً في النقاش حول الحصص الانتخابية للجنسين. واتفق النواب، الذين ينتمون إلى اتجاهات سياسية مختلفة والذين اجتمعوا في حلقة عمل للمنظمة بشأن تعزيز المشاركة السياسية للنساء، على التدابير الخاصة المؤقتة اللازمة للتغلب على العوائق التي تواجه النساء في الانتخابات.
- وفي مالي، ساعدنا النائبين والنائبات على تحديد ومعالجة الثغرات التي كانت تعتري قانوناً جديداً ينص على تخصيص حصة نسبتها ٣٠ في المئة للنساء في كل مناصب اتخاذ القرار. وساعدنا البرلمانيين على تحليل تأثير التعديلات الدستورية في تنفيذ هذه الحصة البالغة ٣٠ في المئة.
- وتكلل دعمنا للجمعية الوطنية في بنن بالنجاح في عام ٢٠١٩ باعتماد البرلمان مادة دستورية جديدة تنص على سن تشريعات من أجل زيادة تمثيل النساء في مناصب اتخاذ القرار.
- وفي منطقة المحيط الهادئ التي تسجل أدنى مستويات مشاركة النساء في البرلمانات، ساهمنا في إتاحة منبر للحوار بين النائبين والنائبات من جميع أنحاء المنطقة أفضى إلى استراتيجيات مشتركة، منها اعتماد قوانين بشأن النفاذ المتساوي للنساء إلى المناصب القيادية ومناشدة الأحزاب السياسية تعديل لوائحها الداخلية لإشراك المزيد من النساء.

تمكين البرلمانيات والدفاع عنهن

ركزنا أيضاً على دعم البرلمانيات لتعزيز قيادتهن وتأثيرهن. ونحن فخورون بأننا دعمنا برلمان جيبوتي في إنشاء أول مجموعة من البرلمانيات باشرت أعمالها. وساعدنا المجموعات البرلمانية النسائية في تعزيز قدرتها على الاجتماع في ناميبيا، ووضعنا برامج إرشاد بين الأقران في جمهورية تنزانيا المتحدة، وأدرجنا مراعاة المنظور الجنساني في جدول أعمال برلمان صربيا.

وعُرضت دراساتنا الرائدة بشأن العنف ضد المرأة في البرلمان في أكثر من ٢٠ مؤتمراً واجتماعاً دولياً، بما في ذلك في الأمم المتحدة والكونغرس الأمريكي.

الرقم الرئيسي:

٤٩

شكلت النساء ٤٩ في المئة
من كل اللجان التي نظمها
الاتحاد البرلماني الدولي
في عام ٢٠١٩.

مجلس الشعب الألماني يشهد مرور ١٠٠ عام
على منح النساء الحق في التصويت.

© Abdulhamid Hosbas / وكالة Anadolu

عن طريق AFP

١ البرلمانات الأحادية المجلس أو المجلس الأدنى من البرلمانات الثنائية المجلس.

القضاء على التمييز والعنف ضد المرأة

احتفلنا بمرور ٤٠ عاماً على اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بتعبئة البرلمانين وتمكينهم من تطبيق أحكام الاتفاقية عن طريق إجراءات قانونية وسياساتية تخص المساواة بين الجنسين.

وبفضل الجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على مر السنين، يشارك البرلمانيون الآن بشكل متزايد في عمليات مراجعة الاتفاقية وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، توقعت ٢٨,٥ في المئة من البرلمانات، التي أجابت عن استبيان في عام ٢٠١٩، أنها ستشارك في المتابعة البرلمانية لعمليات مراجعة الاتفاقية - ارتفاعاً من ١٢,٥ في المئة في عام ٢٠١٨. ومن أصل ٢١ دولة طرفاً استعرضتها اللجنة المعنية بالاتفاقية في عام ٢٠١٩، كانت ٣ (١٤,٢٪) منها تضم نائبا أو نائبة في وفدتها الرسمي، ارتفاعاً من نائب واحد أو نائبة واحدة في عام ٢٠١٨.

وفي نيوزيلندا، تابعت المجموعة البرلمانية النسائية استعراض اللجنة المعنية بالاتفاقية بمناشدة الوزير المعني بتنفيذ التوصية بتعديل التشريع المتعلق بالمساواة في الأجور في الوظائف المتساوية في القيمة. وفي قطر، أعلن رئيس البرلمان أن البرلمان سيناقش التقرير التالي للجنة المعنية بالاتفاقية ويستعرض الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات السابقة التي أصدرتها اللجنة.

وقد ساعدنا برلمان جيوتي أيضاً في تثقيف البرلمانين بشأن الممارسات الضارة ومختلف أشكال العنف ضد النساء والفتيات، مع التركيز خاصة على ثقافة الصمت والأعباء الاجتماعية التي تثبط المتضررات عن تقديم الشكاوى. ونتيجة لذلك، خطط البرلمانيون بمبادرات توعية وترويج في عام ٢٠٢٠ باستخدام قافلات توعية في جميع أنحاء العالم. وأعرب البرلمانيون عن استعدادهم للنظر في التشريعات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات وتعزيز الرعاية الشاملة للمتضررات.

دراسة حالة

كينيا تعزز المساواة بين الجنسين

لبرلمان كينيا تاريخ طويل من التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي في مجال المساواة بين الجنسين. وكان، في عام ٢٠١٦، أول من قام بتطبيق مجموعة أدوات مراعاة المنظور الجنساني التي أعدها الاتحاد البرلماني الدولي. وعلى سبيل المتابعة، أجرى تدريباً للموظفين بشأن المنظور الجنساني وعيّن جهة تنسيق عليا لمساعدة النواب في تعميم المنظور الجنساني في عملهم. وفي عام ٢٠١٨، نُظمت ندوة برلمانية بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي. ونتيجة لذلك، أنشئت مجموعة معنية بقضايا الجنسين للنهوض بعمل البرلمان بشأن المساواة بين الجنسين. وقُدّمت النائبة سوزان كيهيكا، رئيسة مكتب الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانيات، مشروع قانون جديد بشأن الصحة الإنجابية يخضع حالياً لدراسة اللجنة.

وخلال العام، طلبت سبع بلدان مساعدتنا في التصدي للعنف ضد المرأة في البرلمان أو الأحزاب السياسية (إيسلندا وإيرلندا وألمانيا وكينيا وجمهورية كوريا وسويسرا والمملكة المتحدة).

مساعدة البرلمانات لتكون أكثر مراعاة للمنظور الجنساني

استمرت خطة عملنا للبرلمانات المراعية للمنظور الجنساني في إرشاد التحول البرلماني.

وعقب التقييمات الجنسانية التي دعمها الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الماضية، أنشئت هياكل برلمانية أو أُصلحت في عام ٢٠١٩ لمواصلة العمل البرلماني في مجال المساواة بين الجنسين.

وفي كينيا، أنشئت مجموعة معنية بقضايا الجنسين للجمع بين الرجال والنساء من كل أنحاء الطيف السياسي بغية تعزيز الإصلاح القانوني الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي ناميبيا، اندمجت مجموعتان من البرلمانيات لتشكيل هيكل أكبر بغية تحسين تنسيق الأعمال وتعزيزها على مستوى مجلسي البرلمان.

ودعمنا في عام ٢٠١٩ عمليات التقييم الجنسانية في برلماني كولومبيا وصربيا. واتخذت السلطات البرلمانية في كولومبيا إجراءات فورية لتحسين بيئة عمل البرلمانيات، بما في ذلك حملة «مجلس المساواة» (Congreso En Igualdad) لتوعية البرلمانين والجمهور بضرورة تعزيز المساواة بين الجنسين في التمثيل والقوى العاملة ومناصب رسم السياسات.

وفي صربيا، نتيجة للتقييم الذي أدت فيه مجموعة البرلمانيات وقيادات البرلمان دوراً بارزاً، عدّل البرلمان القوانين الانتخابية لتطبيق حصة دنيا قدرها ٤٠ في المئة من المرشحات على قوائم الانتخابات البرلمانية والمحلية.

«أتاح التقييم الذاتي لمراعاة المنظور الجنساني في البرلمان في عام ٢٠١٩ الفرصة لمناقشة قضايا لا تتناولها البرلمانات بانتظام، وكانت تجربة تعليمية يجب أن يكررها البرلمانيون في الفترة التشريعية التالية.»

السيد ميلوراد مياتوفيتش

رئيس مجموعة التركيز المعنية بأهداف التنمية المستدامة

الجمعية الوطنية لصربيا



نساء يتكاتفن ضد العنف القائم على الجنس.

François Guillot / AFP ©

تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

خارطة طريق للقضاء على التحيز ضد المرأة في البرلمان

في اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر)، نشرنا مبادئ توجيهية جديدة لتزويد البرلمانات بمعلومات عملية عن وضع وتنفيذ السياسات والآليات المتعلقة بالتعامل مع الشكاوى لمنع أشكال التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمان والقضاء عليها. وبهذه المبادئ التوجيهية، يحوّل الاتحاد البرلماني الدولي انتباهه من تحليل العنف ضد المرأة في الحياة السياسية إلى اقتراح حلول عملية. وتتضمن المبادئ التوجيهية أمثلة للممارسات الجيدة في البرلمانات من جميع أنحاء العالم. وساهمت البرلمانات بنشاط عن طريق تزويدنا بمعلومات عن الإجراءات المتخذة لمكافحة الانتهاكات في مؤسساتها والتي يمكن أن ترشد غيرها من المؤسسات.

◀▶ العام المقبل

وكينيا وملديف وعمان وصربيا وسيراليون وتركيا. وبمناسبة مرور ٢٠ عاماً على قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٣٢٥، سنعزز دعمنا للعمل البرلماني في مجال المرأة والسلام والأمن.

سيتزامن عام ٢٠٢٠ مع مرور ٢٥ عاماً على اعتماد واستعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين، وهو الخطة العالمية للأمم المتحدة الخاصة بتحقيق المزيد من المساواة وتوفير المزيد من الفرص للنساء. وفي العام نفسه، سيعزز الاتحاد البرلماني الدولي المشاركة البرلمانية في المحافل المعنية التابعة للأمم المتحدة، ومنها لجنة وضع المرأة والجمعية العامة للأمم المتحدة. وسنشجع أيضاً العمل البرلماني متابعة لاستنتاجات الاستعراض في إطار جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، وقمة رئيسات البرلمانات، مع إشراك الشباب عن طريق المؤتمر العالمي للبرلمانيين الشباب. وسنوفر دعماً مخصصاً للبرلمانات بشأن المساواة بين الجنسين في جيبوتي وفيجي



الهدف ٣

حماية حقوق الإنسان والنهوض بها

كثفنا جهودنا في عام ٢٠١٩ لتمكين البرلمانات وحماية البرلمانيين من أجل التصدي للتراجع العالمي في مجال حقوق الإنسان. ونتعاون بشكل وثيق مع اللجان البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان للمضي قدماً في تنفيذ التوصيات الدولية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني. وعلى مدى العام، نظرت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في عدد أكبر بكثير من الحالات. ويدل ذلك على أن البرلمانيين في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان التي تتراجع فيها الديمقراطية، يواجهون قدراً متزايداً من التهيب والتهديد. ومع ذلك، يظل الجانب المشرق هو قدرة اللجنة على المساعدة في الحد من تلك الإساءات، كما حدث في ملديف.



تضاعف عدد قضايا حقوق الإنسان في السنوات الخمس الماضية

إن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين هي آلية فريدة تدافع عن حقوق البرلمانيين في جميع أنحاء العالم عن طريق تعبئة المجتمع البرلماني الدولي لدعم النواب المهددين، والضغط على السلطات الوطنية، وزيارة النواب المعرضين للخطر، وإيفاد مراقبين إلى المحاكمات.

وفي عام ٢٠١٩، طُلب من اللجنة التحقيق في حالات ٥٣٣ برلمانياً من ٤٠ بلداً، وهو ضعف العدد المسجل تقريباً قبل خمس سنوات ومن المحتمل ألا يكون سوى جزء ضئيل من إجمالي عدد البرلمانيين الذين يواجهون مشكلات. وتخص معظم الحالات بلداناً تمر بأزمات سياسية حيث تمارس الحكومة ضغطاً مفرطاً على نواب المعارضة.

وكانت أكثر أنواع الانتهاكات شيوعاً في مجال حقوق الإنسان للبرلمانيين هي التعليق غير المبرر للولايات البرلمانية، وعدم وجود محاكمة عادلة، وانتهاك حرية التعبير. ولأول مرة، كانت أعمال التهديد والترهيب والتعذيب والمعاملة السيئة من بين أنواع الانتهاكات الأربعة الأكثر شيوعاً مع تصدر القائمة في منطقة الأمريكتين.

وسجّلت منطقة الأمريكتين أعلى عدد من الانتهاكات - بعدد ١٣٤ حالة - وكان معظمها يخص جمهورية فنزويلا البوليفارية. ورفض البلد السماح للاتحاد البرلماني الدولي بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق على الرغم من الطلبات المتكررة التي قدمتها المنظمة منذ بداية الأزمة.

وتمكنا من إيفاد بعثات ميدانية إلى منغوليا وتركيا لتقييم وضع نواب المعارضة، بما في ذلك مراقبة محاكمة السيد صلاح الدين ديميرتاش، وهو زعيم مسجون من حزب الشعب الديمقراطي التركي المعارض. وكلفنا أيضاً ثلاث عمليات مراقبة محاكمات في الفلبين لرصد الإجراءات القانونية المتخذة ضد السيناتورة المعارضة ليلي دي ليما.

وأغلقت اللجنة ٦٦ حالة انتهاكات مدعى بها ضد نواب في تسعة بلدان في عام ٢٠١٩. وشمل ذلك حالة سبعة نواب في ملديف عقب نهاية احتجاجهم التعسفي والإجراءات القانونية التي تعرضوا لها عندما كانوا ينتمون إلى المعارضة.

وشهد عام ٢٠١٩ عدداً غير مسبوق من الحالات الجديدة (١١١ برلمانياً) مقابل ٧٨ حالة جديدة في عام ٢٠١٨. وكان أغلب الحالات الجديدة المقدمة يخص فنزويلا واليمن. وقُدّمت أيضاً حالة جديدة تخص السيدة سهام سرقوة، وهي عضو مستقل في مجلس النواب بطبرق في ليبيا لم تُر أو تُسمع منذ اختطافها من منزلها في بنغازي في تموز/يوليو ٢٠١٩.

وأبرزت الحالات في تلك البلدان الثلاثة وغيرها من الحالات التي تنظر فيها اللجنة، مثل كمبوديا وفلسطين وإسرائيل وإريتريا وتركيا، أن الصعوبات التي تواجهفرادى النواب تتفاقم بسبب الوضع السياسي والأمني الضار بوجه عام. ومن ثم، يجب أن تكون مساعدة هؤلاء البرلمانيين مقترنة بتشجيع الحوار السياسي الحقيقي وعمليات الإصلاح في تلك البلدان.

ولأول مرة، نظر الاتحاد البرلماني الدولي في حالة نائب اتُهمتهك حقوقه بسبب ميوله الجنسية. فقد كان السيد جان ويليس عضواً في مجلس النواب البرازيلي منذ عام ٢٠١٠. وكان أول عضو برازيلي

الرقم الرئيسي:

٥٣٣

سجّل عام ٢٠١٩ انتهاكات
لحقوق الإنسان مدعى بها
في حق ٥٣٣ برلمانياً
في جميع أنحاء العالم.

السيناتورة المعارضة المحتجزة ليلي دي ليما

تصل للتصويت في مانيفلا في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٩.

Ted Aljibe / AFP ©

تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

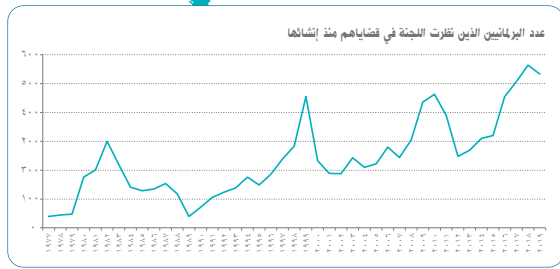
الإفراج عن النائب الكونغولي السابق يوجين ديونغا

أُفرج عن السيد ندونغالا، وهو نائب سابق من جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٩. وقد مارست لجنة الاتحاد البرلماني الدولي ضغوطاً شديدة لصالحه إيماناً منها بأنه كان ضحية حملة من المضايقات السياسية والقانونية ترمي إلى إبعاده عن الحياة السياسية. وشكر السيد ندونغالا الاتحاد البرلماني الدولي مشيداً «بجهوده المستمرة والدؤوبة على مر السنين للدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في حالتني».

انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين في ٢٠١٩

القضايا التي نظرت فيها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين

لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين هي آلية الشكاوى الدولية الوحيدة المكلفة تحديداً بالدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين المضطهدين. ويشمل عملها تعبئة المجتمع البرلماني الدولي لدعم البرلمانيين المهددين، والضغط على السلطات الوطنية، وزيارة البرلمانيين المعرضين للخطر، وإيفاد مراقبين للتحقيقات.



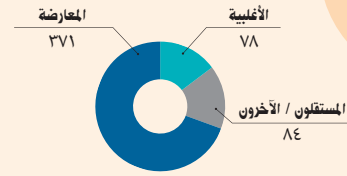
تابعونا عبر
IPUParliament
InterParliamentaryUnion
ipu.parliament_official
إنستغرام

إذا كنتم تعرفون برلمانياً معرضاً للخطر،
فتواصلوا معنا فوراً عبر
hrteam@ipu.org

أكثر الانتهاكات شيوعاً

- ١ التعليق غير المبرر للولاية البرلمانية وإسقاطها
- ٢ غياب المحاكمة العادلة والإجراءات الجائرة الأخرى
- ٣ انتهاك حرية التعبير
- ٤ أعمال التهديد والترهيب

٥٣٣ برلمانياً في ٤٠ بلداً



تمكين البرلمانات لحماية حقوق الإنسان

ظل التزامنا بمساعدة البرلمانات في حماية حقوق الإنسان راسخاً طوال العام. وواصلنا دعم المشاركة البرلمانية الوثيقة في عمل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والاستعراض الدوري الشامل. وفي هذا الإطار، قرنا التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للفرنكفونية لتقديم عدة دورات تدريبية للبرلمانيين الناطقين بالفرنسية، وتعريفهم بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل لبلدانهم، وحشدتهم للمساعدة في تنفيذ تلك التوصيات.

وتشارك البرلمانات وأعضاؤها بشكل متزايد في عملية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك عن طريق إشراك البرلمانيين في الوفود الرسمية التي تقدم تقارير بلادها إلى مجلس حقوق الإنسان. ويشمل ذلك البحرين وبنن وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد والكونغو وكوت ديفوار وإكوادور وغينيا الاستوائية وجورجيا وغينيا وجمهورية إيران الإسلامية وكازاخستان وموناكو ونيجيريا والمملكة العربية السعودية.

يجهر بأنه مثلي وكان مؤيداً معروفاً ونشطاً لمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قرر السيد ولبز التخلي عن مقعده البرلماني والرحيل إلى المنفى بسبب التهديدات المتكررة التي كان يتلقاها وعجز السلطات البرازيلية عن توفير الحماية الكافية له.

وفي عام ٢٠١٩، تعاون الاتحاد البرلماني الدولي بشكل متزايد مع المؤسسات الإقليمية والوطنية لإبراز عمل اللجنة. وبالإشتراك مع لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان وشراكة مجلس النواب الديمقراطية، نظم الاتحاد البرلماني الدولي في ١٩ أيلول/سبتمبر جلسة إعلامية في الكونغرس الأمريكي بشأن البرلمانيين المعرضين للخطر حول العالم. وفي الشهر نفسه، أحرزنا تقدماً في المناقشات مع لجنة الأمريكتين لحقوق الإنسان بهدف تعزيز التأثر في مجال حماية البرلمانيين في منطقة الأمريكتين.

مراقبة محاكمة السيناتورة الفلبينية ليلي دي ليما

إن السيناتورة دي ليما، وهي منتقدة علنية للرئيس الفلبيني دوتيرتي، محتجزة منذ شباط/فبراير ٢٠١٧ على الرغم من عدم وجود أي أدلة داعمة للتهمة المنسوبة إليها. وشكك الاتحاد البرلماني الدولي في الدوافع والأسباب العلنية لمحاكمتها، وقرر إيفاد مراقب للمحاكمة لرصد الطابع القانوني للإجراءات الجنائية وعدالتها.

«أعرب عن امتناني للاتحاد البرلماني الدولي لالتزامه بإيفاد مراقب لمحاكماتي. وتوجّه هذه المبادرة رسالة قوية بأن العالم يراقب ويتابع القضايا المختلفة الناشئة في الفلبين في ظل الإدارة الحالية.»

السيدة ليلي دي ليما
عضو في مجلس الشيوخ في الفلبين

لتنفيذ التغيير على المستوى الوطني، ولا سيما عن طريق إشراك النساء والشباب من البرلمانيين.

وفضلاً عن ذلك، نظم الاتحاد البرلماني الدولي - بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - مؤتمراً إقليمياً للبرلمانيين الأفريقيين استضافه برلمان البلدان الأفريقية في جنوب أفريقيا. وشارك في الفعالية أكثر من ٦٠ برلمانياً لمناقشة الاستراتيجيات العملية الرامية إلى تنفيذ الاتفاق العالمي ومعالجة حالات انعدام الجنسية.

وتزامن عام ٢٠١٩ أيضاً مع مرور ٧٠ عاماً على اعتماد اتفاقيات جنيف التي تنظم النزاعات المسلحة وتسعى إلى الحد من آثارها للحد من المعاناة الإنسانية. ومبادرة من لجنتنا المعنية بتعزيز الاحترام للقانون الدولي الإنساني وبدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، نظمنا مناقشة جماعية خلال جمعية بلغراد للفت الانتباه إلى المبادئ الأساسية لاتفاقيات جنيف.

وركزنا أيضاً تحديداً على وضع النساء عن طريق معرض بعنوان «المرأة في الحرب» يسلط الضوء على أدوارهن المتنوعة والمعقدة في كثير من الأحيان مثل المقاتلات والعناصر الإنسانية والأمهات والبنات والعاملات وقادة المجتمع والناجيات.

◀▶ العام المقبل

سينصب تركيزنا في عام ٢٠٢٠ على تعزيز فعالية لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الوصول إلى تسويات مرضية، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون مع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، والهيئات الأخرى التابعة للمنظمة، والمجموعات الجغرافية السياسية، فضلاً عن الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

وإضافةً إلى تعزيز المشاركة البرلمانية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، سيعزز الاتحاد البرلماني الدولي مشاركة البرلمانات في أعمال مجموعة مختارة من هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وسنساعد البرلمانات أيضاً في اعتماد نهج قائم على الحقوق في عملها عن طريق وضع مجموعة أدوات للتقييم الذاتي في مجال حقوق الإنسان. وسنقوم بجمع ونشر الممارسات البرلمانية الجيدة الخاصة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع التركيز بخاصةً على المبادرات التي تضطلع بها لجان برلمانية لحقوق الإنسان. وسنستمر في توعية البرلمانات ودعماً، مع التركيز بخاصةً على النائبات والشباب، لتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين ومعالجة حالات انعدام الجنسية.



أعضاء لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لحقوق الإنسان للبرلمانيين.
© الاتحاد البرلماني الدولي / Jorky

وركزنا في عام ٢٠١٩ على العمل القيم الذي تنجزه اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان إيماناً بأنها في طليعة النهوض بجدول الأعمال الخاص بحقوق الإنسان داخل البرلمان وخارجه. وبالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، جمعنا أعضاء هذه اللجان في جنيف في حزيران/يونيو بمناسبة عقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ويسر ذلك التبادلات المباشرة بين البرلمانيين العاملين في مجال حقوق الإنسان والأوساط العالمية المعنية بحقوق الإنسان في جنيف. وساعد اجتماع اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان في تحديد العديد من أمثلة الممارسات البرلمانية الجيدة لدعم حقوق الإنسان وطرائق تكييفها لمختلف الحقائق المحلية والوطنية.

وفضلاً عن ذلك، قدّمنا المساعدة على المستوى الوطني لتمكين البرلمانات من تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما عن طريق ندوة برلمانية نُظمت في بوركينا فاسو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وبفضل تأثير الاتحاد البرلماني الدولي جزئياً، تمكنت اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان في بوركينا فاسو من زيارة سجن واغادوغو ذي الحراسة المشددة لتقييم الظروف المعيشية للسجناء. وأوصى أعضاء اللجنة باتخاذ تدابير لتحسين احترام حقوق الإنسان للسجناء، ومواصلة القيام بتلك الزيارات لرصد التقدم.

بناء الزخم السياسي لدعم اللاجئين وعديمي الجنسية

نظراً إلى وجود ٧٠ مليون نازح قسراً في جميع أنحاء العالم، منهم نحو ٣٠ مليون لاجئ وطالب لجوء ونحو ١٠ ملايين شخص عديمي الجنسية، فإن الإرادة السياسية المستمرة والمشاركة البرلمانية مطلوبان لإحداث التغيير والعمل.

وقد اعتمدنا، إبان جمعية الاتحاد البرلماني الدولي التي عُقدت في صربيا في تشرين الأول/أكتوبر، مجموعتين من التعهدات بدعم تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وإنهاء حالات انعدام الجنسية. وأعدت هذه التعهدات بمبادرة من لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، وهي تشمل جمع أمثلة للممارسات البرلمانية الجيدة الرامية إلى زيادة الإجراءات التي تتخذها البرلمانات



الهدف ٤

المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن

تؤدي التهديدات الراهنة للسلام والأمن إلى تحولات واضطرابات عميقة في النظام العالمي، وتتطلب اعتماد نهج جديدة. وفي عام ٢٠١٩، أُرشد الاتحاد البرلماني الدولي ودعم البرلمانات في ظل تلك التحولات من أجل معالجة العديد من العوامل التي تولد عدم الاستقرار الدولي، مثل التهديدات التقليدية وانتشار أسلحة الدمار الشامل والعنف المتطرف والإرهاب والعجز عن التخفيف من آثار تغير المناخ، وكلها عوامل تطرح مخاطر رئيسية على الأمن والسلام والاستقرار على المستوى العالمي.



البرلمانات: القوة الدافعة للحفاظ على السلام

اعتمدت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، إبّان الدورة ١٤٠ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في الدوحة، قراراً بشأن حشد المرتزقة والمقاتلين الأجانب وتمويلهم والاستعانة بهم. ويقارن هذا القرار بين كلا النوعين من الأفراد ويدعو إلى وضع تعريف قانوني للمقاتلين الأجانب. ويدين بشدة كل أشكال الإفلات من العقاب التي تُمنح للمرتزقة والمقاتلين الأجانب، ويحث البرلمانات على اتخاذ تدابير تشريعية لمنع مواطنيها من القيام بتلك الأنشطة ودعم ضحايا الانتهاكات الناتجة عن تلك الأنشطة.

وتناول البرلمانيون قضية غسل الأموال عن طريق تبادل خبراتهم وتجاربهم وتقديم الأطر التشريعية الوطنية الموضوعية لمكافحة هذه الآفة. وتفكر أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، إبّان الدورة ١٤١ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في بلغراد، في العلاقة بين تغيّر المناخ والأمن - مع تسليط الضوء على تأثير المناخ في الأمن البشري وآثاره المزعزعة للاستقرار، وتقديم حلول لإدراجها في قرار عام ٢٠٢٠ بشأن ذلك الموضوع.

واستعداداً للاحتفال بمرور ٢٠ عاماً على اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن، يسرّ الاتحاد البرلماني الدولي المناقشات بشأن تأثير النزاعات المسلحة على النساء ومساهمتهن في تسوية النزاعات خلال الاجتماع البرلماني المعقود بمناسبة دورة لجنة وضع المرأة واجتماعات منتدى البرلمانيات التابع للاتحاد البرلماني الدولي.

مد الجسور من خلال الدبلوماسية البرلمانية

في ظل التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط، قامت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الشرق الأوسط، والتي تعالج القضايا المتعلقة بالنزاعات في المنطقة، بما في ذلك من خلال الحوار مع البرلمانيين في المنطقة، بالاستماع مباشرة لوفدي ليبيا واليمن بغية إيجاد حلول برلمانية في منطقتي النزاع.

وما انفكت لجنة شؤون الشرق الأوسط تعمل منذ عدة سنوات على إعداد مبادرات تستخدم العلم وسيلةً لحل النزاعات والسلام. وفي عام ٢٠١٩، وافقت الهيئات الرئاسية إبّان الدورة ١٤١ للجمعية على إنشاء فريق عمل يُعنى بالعلم والتكنولوجيا كلفته بتوثيق العلاقات بين الأوساط البرلمانية والعلمية.

واجتمعت مجموعة الميسرين لقبرص التابعة للاتحاد البرلماني الدولي إبّان الدورة ١٤١ للجمعية بأعضاء مجلس نواب جمهورية قبرص وممثلين للأحزاب السياسية القبرصية التركية. وأعرب الطرفان عن تصميمهما على استئناف المفاوضات للتوصل إلى حل يقوم على اتحاد ثنائي المنطقة والمجتمع بما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة وقيم الاتحاد الأوروبي.

الترويج لنزع السلاح وتحديده ومكافحة انتشاره

«تتطلب مكافحة خطر الإرهاب اعتماد استراتيجية شاملة لا تقتصر على الجوانب الأمنية والعسكرية وإنما تدحض أيضاً الأسس الفكرية التي يقوم عليها الإرهاب، وتنهض بقيم الديمقراطية، وتصحح الخطاب الديني.»

الدكتور علي عبد العال
رئيس مجلس النواب المصري

في عام ٢٠١٩، شرعنا في تعزيز الالتزامات المتعهد بها في إطار قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠١٤ المعنون «نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: دور البرلمانات» عن طريق بحث الاستراتيجيات البرلمانية الشاملة لنزع السلاح وتحديده ومكافحة انتشاره.

ولقد قمنا بحملات واسعة النطاق لتشجيع البرلمانات على تحفيز بلدانها على توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها حتى يتسنى إنفاذها. وشجعنا أيضاً التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية بوصفها خطوة واضحة نحو تنفيذ قرار عام ٢٠١٤.

ونظمنا ثلاثة مؤتمرات إقليمية عن مكافحة الإرهاب في الأقصر بمصر في شباط/فبراير؛ وفي نيامي بالنيجر في حزيران/يونيو؛ وفي كوالالمبور بماليزيا في تشرين الأول/أكتوبر.

وعقب مؤتمر الأقصر، شرع البرلمان المصري في إنشاء لجنة برلمانية لمكافحة خطاب الكراهية والتطرف. وستكون اللجنة جهة تنسيق كل الأنشطة المتعلقة بتلك القضايا فضلاً عن التفاعل مع اللجان البرلمانية الأخرى التي تتناول مجالات العمل الوجيهة مثل التربية والتعليم والأمن والدفاع والتماسك الاجتماعي. وفي المؤتمر الإقليمي لمنطقة الساحل في نيامي، دافع البرلمانيون عن أنشطة وطنية لمواجهة ارتفاع مستويات الإرهاب في المنطقة. ومتابعةً للمؤتمر في كوالالمبور، تخطط أفغانستان لتنظيم فعالية وطنية بشأن تكوين الكفاءات.

وأُتيح محفل مناقشة لمناصري المعاهدتين عندما استعرض البرلمانيون تنفيذ القرار الذي اعتمدته الجمعية ١٤١ للاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٤. وأتاح هذا الاستعراض لأعضاء المنظمة تبادل المعلومات عن أنشطة متابعة القرار وتقييم التقدم المحرز.

ونظّم الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً فعاليتين جانبيتين بشأن تعزيز التنفيذ الوطني لاتفاقية الأسلحة الكيميائية على هامش جمعيات عام ٢٠١٩.

معالجة أسباب الإرهاب والتطرف العنيف

كثّف البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف عمله في عام ٢٠١٩، بتوقيع مذكرة تفاهم ثلاثية بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

تعزيز التصديق على معاهدات بناء السلام

نظّم الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان نيوزيلندا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ندوة إقليمية لبرلمانات جزر المحيط الهادئ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ المتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وحضر الندوة أكثر من ٥٠ مشاركاً في ويلينغتون بنيوزيلندا، منهم ٣٠ نائباً وموظفاً برلمانياً من ١٠ برلمانات وإقليمين.

وفي البيان الختامي المشترك، أكد المشاركون مجدداً التزامهم بمتابعة القرار ١٥٤٠. وتعمل جزر سليمان على إعداد تقريرها الوطني الأول المزمع تقديمه إلى لجنة القرار ١٥٤٠؛ وصدقت بنغلاديش وكيريباس وملديف على معاهدة حظر الأسلحة النووية؛ وستستضيف تيمور-ليشتي حلقة عمل لتعزيز التصديق على الصكوك القانونية الدولية التسعة عشر المتعلقة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه في أوائل عام ٢٠٢٠.



صورة جماعية للمشاركين في الندوة الإقليمية لبرلمانات المحيط الهادئ في ويلينغتون.
© برلمان نيوزيلندا

دراسة حالة

التواصل بشأن العدالة المناخية

خلال أسبوع جنيف للسلام، شاركنا في استضافة حدث توعية بالعدالة المناخية وبناء السلام بالشراكة مع اللجنة البيئية للمعهد العالي للدراسات الدولية والإمائية ومكتب كويكر لدى الأمم المتحدة. ويرتبط هذا الحدث ارتباطاً مباشراً بقرار مقبل للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلام والأمن أمام التهديدات المتعلقة بالمناخ، يهدف إلى إشراك الجمهور المهتم في صياغة القرار.

◀▶ العام المقبل

سيكون عام ٢٠٢٠ عاماً محورياً لنزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي، مع عقد المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسنواصل مساعدة البرلمانات في المشاركة على أكمل وجه في المفاوضات والدفع من أجل إنفاذ وتنفيذ المعاهدات الرئيسية الخاصة بنزع السلاح وتحديدته ومكافحة انتشاره. وستتناول أيضاً على مدى العام مسألة الحكم الرشيد لقطاع الأمن ودور البرلمانات فيه.

وفي إطار البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، سينظم مؤتمران إقليميان إضافيان بشأن مكافحة الإرهاب - أحدهما في أوراسيا والثاني في أمريكا اللاتينية والكاريبي - بالإضافة إلى اجتماع الخبراء المعني بالأحكام القانونية لضحايا الإرهاب الذي استضافته إيطاليا. وسنساعد في تنظيم فعاليات وطنية لتكوين الكفاءات في النيجر وأفغانستان.

الهدف ٥

تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات

الهدف ٥ من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي هو تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات، وفاءً بمبادئنا التأسيسية التي شهدت عقد اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي كجزء من حركة السلام في أواخر القرن التاسع عشر. وتواصل جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي هذه العادة بتوفير فرصة فريدة للمجتمع البرلماني الدولي للاجتماع وتبادل الممارسات الجيدة وتحديد سبل العمل البرلماني. وفي عام ٢٠١٩، نظّمنا جمعيتين ناجحتين في نيسان/أبريل في الدوحة بقطر وفي تشرين الأول/أكتوبر في بلغراد بصربيا. وسُجّلت الجمعيتان حضوراً قياسيًّا تقريباً، دليلاً على القدرة الجامعة للاتحاد البرلماني الدولي وعلى شرعية نتائج جمعياته التي تبين آراء المجتمع البرلماني العالمي. وأيد المشاركون النتائج الرامية إلى تعزيز السلام والديمقراطية وسيادة القانون، مع التركيز على التنمية المستدامة. وإلى جانب البرنامج الرسمي، سُجّلت زيادة كبيرة في عدد الاجتماعات الثنائية بين الوفود، دليلاً أيضاً على أن الاتحاد البرلماني الدولي هو المنتدى الرئيسي للدبلوماسية البرلمانية.

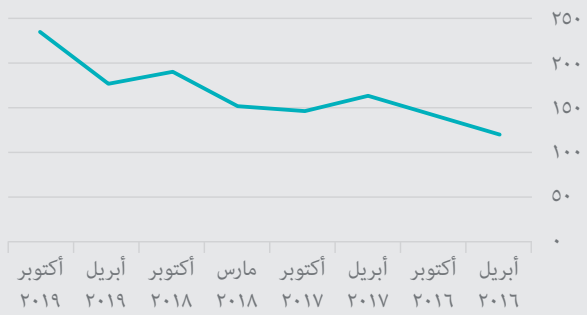


تيسير الحوار البرلماني الدولي

عُقدت الجمعية ١٤٠ للاتحاد البرلماني الدولي في نيسان/أبريل في الدوحة بحضور أكثر من ١٥٠٠ مندوب منهم:

- نواب من ١٤٧ برلماناً وطنياً؛
 - وأكثر من ١١٠ رؤساء برلمان ونواب رؤساء برلمان؛
 - ٨ أعضاء منتسبين (هيئات برلمانية إقليمية)؛
 - و ٣٧ مراقباً دائماً ومنظمة شريكة أخرى.
- ونُظِّم أكثر من ١٧٠ اجتماعاً ثنائياً يسهّر الاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية - وهو جانب من جمعيّاتنا يتزايد أهميته على مر السنين.

الاجتماعات الثنائية في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي



وتتيح الاجتماعات الثنائية للبرلمانيين الفرصة للتحدث بحرية مع نظرائهم من جميع أنحاء العالم. وتكون هذه الاجتماعات غير مقيدة بقواعد البروتوكول وتساعد في مدّ الجسور بين البلدان وتخفيف التوترات على المستوى البرلماني.

وركزت المناقشة العامة للجمعية على سبل نهوض البرلمانات بالتعليم من أجل السلام والأمن وسيادة القانون. وافتتح الدكتور رافائيل يوست، من مبادرة بحوث الأدمغة بالتقدم في التكنولوجيات العصبية المبتكرة (BRAIN)، باب النقاش الذي شارك فيه نحو ١٥٠ برلماناً من ١١٥ برلماناً عضواً منهم ٥٢ رئيس برلمان وممثلي أكثر من عشر منظمات شريكة. ووردت العديد من الممارسات الجيدة والتوصيات في إعلان الدوحة الختامي.

وشارك أيضاً في الجمعية ١٤١ للاتحاد البرلماني الدولي التي عُقدت في بلغراد في تشرين الأول/أكتوبر:

- نحو ٨٥ في المئة (١٤٩) من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي؛
- و ١٢٠ رئيس برلمان أو نائب رئيس برلمان؛
- و ٩ أعضاء منتسبين (هيئات برلمانية إقليمية)؛
- و ٤٠ مراقباً دائماً ومنظمة شريكة أخرى.

ويسرّ الاتحاد البرلماني الدولي تنظيم عدد غير مسبوق من الاجتماعات الثنائية بين الوفود الوطنية تجاوز ٢٣٠ اجتماعاً.

وشملت أبرز الأحداث كلمة رئيسية ألقاها السيد الأخضر الإبراهيمي، وهو عضو في منظمة The Elders، خلال افتتاح المناقشة العامة بشأن «تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية ومساهمة التعاون الإقليمي». واستمعنا أيضاً

إلى ١٤٤ مشروعاً من ١١٠ برلمانات أعضاء، منهم ٥٢ رئيس برلمان و ١٥ برلماناً شاباً فضلاً عن ممثلين عن ١٠ منظمات شريكة.

«الاتحاد البرلماني الدولي هو المحفل المثالي للدفاع عن القيم النبيلة وتشجيع الحوار والتعاون من أجل مستقبل سلمي وشامل.»

السيد نيكولاس بريا

رئيس الجمعية الوطنية، سيشيل

النتائج والقرارات

تعتمد البرلمانات الأعضاء في كل جمعية للاتحاد البرلماني الدولي قراراً بشأن بند طارئ يتطلب من المجتمع البرلماني الدولي اتخاذ إجراءات فورية. واعتمدت الجمعية ١٤٠ بنداً طارئاً يدعو إلى دعم موزمبيق وملاوي وزمبابوي التي ضربها إعصار إيداي. واعتمدت الجمعية ١٤١ اقتراحاً قدّمته الهند بشأن التصدي لتغيّر المناخ.

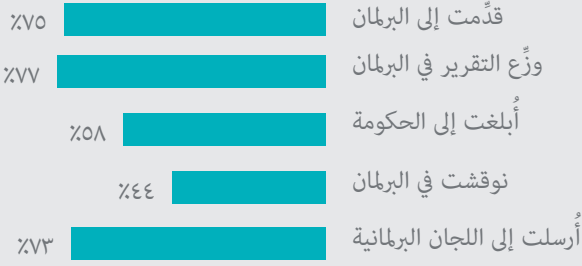
واعتمد الأعضاء، إبّان الجمعية ١٤١ في بلغراد، قراراً تاريخياً يدعو البرلمانات إلى اتخاذ كل التدابير القانونية والسياساتية اللازمة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠.

برلمانيون من كل أنحاء العالم في جمعية نيسان/أبريل ٢٠١٩ المعقودة في الدوحة.

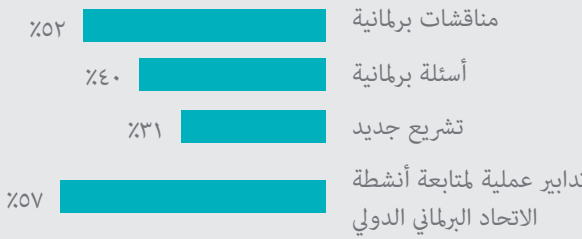
© الاتحاد البرلماني الدولي /
مجلس الشورى القطري

نتائج عملية الإبلاغ في عام ٢٠١٩

نتائج الجمعية ١٣٩ للاتحاد البرلماني الدولي



التدابير البرلمانية المتأثرة بالاتحاد البرلماني الدولي خلال العامين الماضيين



وتشمل الأمثلة الأخرى لأنشطة متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ما يلي:

- فيجي: صدرت مذكرة توجيهية عن دمج أهداف التنمية المستدامة في عمل البرلمان.
- اليابان وكينيا: اعتمدت قوانين جديدة بشأن التكافؤ بين الجنسين.
- الأردن: عُقدت جلسة عامة للبرلمان حول مشاركة الشباب في الحياة السياسية.
- لاتفيا: سُن قانون بشأن الشتات، وعُدّل قانون الهجرة.
- ميكرونيزيا: اعتمد البرلمان قراراً يجعل التغطية الصحية الشاملة أولوية وطنية.
- باراغواي: أدخلت آليات جديدة للمراقبة التشريعية لأهداف التنمية المستدامة.
- سيشيل: أطلقت مشاريع استدامة بيئية في البرلمان.
- الإمارات العربية المتحدة: شُكّلت لجنة المستقبل في البرلمان.
- أوزبكستان: اعتمد البرلمان خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان.

نحو عضوية عالمية

أصبح برلمان سانت فنسنت وجزر غرينادين، في نيسان/أبريل ٢٠١٩، البرلمان رقم ١٧٩ الذي ينضم إلى الاتحاد البرلماني الدولي - مما يظهر تقدماً منظماً نحو هدفنا الاستراتيجي المتمثل في تحقيق العضوية العالمية - وأصبحت الجمعية البرلمانية للفرنكفونية العضو المنتسب رقم ١٣ - في إطار تركيزنا على توسيع قاعدة الجمعيات البرلمانية من أجل توليد وتوجيه رسالة برلمانية متسقة.

ومن النتائج الرئيسية الأخرى لجمعيات عام ٢٠١٩ قرارات بشأن المرتزقة والمقاتلين الأجانب كتهديد للسلام والأمن وحقوق الإنسان؛ ودور التجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

توطيد التعاون مع المنظمات البرلمانية الأخرى

تابعنا في عام ٢٠١٩ جهودنا لجعل التعاون البرلماني العالمي أكثر اتساقاً وفعالية.

وقد دعونا ممثلين لأكثر من ١٥ منظمة برلمانية بصفة عضو منتسب أو مراقب دائم إلى الاجتماع على هامش الجمعية ١٤٠. وكان ذلك منبراً مميزاً للحوار والتفكير في طريقة معالجة التحديات المشتركة بفعالية عن طريق التعاون البرلماني الإقليمي والعالمي.

وكان التعاون أيضاً شعار الفعاليات المتخصصة مثل المؤتمر الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الاستجابات الشاملة لأوضاع اللاجئين الذي عُقد متابعاً لاعتماد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والذي استضافه برلمان البلدان الأفريقية في الفترة الممتدة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وشاركنا أيضاً في تنظيم فعالية بشأن مكافحة العنف ضد المرأة بالتعاون مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بمناسبة الدورة الحادية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان التي عُقدت في تموز/يوليو في جنيف.

متابعة تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وتيسير تبادل الممارسات الجيدة

تتيح لنا عملية إعداد التقارير السنوية للاتحاد البرلماني الدولي جمع معلومات وأمثلة عملية للإجراءات التي اتخذتها البرلمانات الوطنية عملاً بقرارات الاتحاد البرلماني الدولي. وأظهرت دراساتها الاستقصائية في عام ٢٠١٩ أن ٧٥ في المئة من البرلمانات المجيبة أفادت بأنها اتخذت إجراءات عملية متابعة لنتائج الاتحاد البرلماني الدولي وأفادت ٣١ في المئة بأنها سنت تشريعات جديدة كنتيجة مباشرة لقرار الاتحاد البرلماني الدولي.

الرقم الرئيسي:

٣١

تكشف الدراسات الاستقصائية للاتحاد البرلماني الدولي أن ٣١ في المئة من البرلمانات التي شملتها الدراسة سنت تشريعات جديدة كنتيجة مباشرة لقرار الاتحاد البرلماني الدولي.

«تشيد الجمعية التشريعية لكوستاريكا بالجهود التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي للتوعية بقيمة الجهورية فضلاً عن رؤيته للمستقبل عن طريق تبادل أفضل الممارسات والخبرات فيما بين الأعضاء.»

السيدة زويلا فوليو باتشيكو
نائبة رئيس الجمعية التشريعية، كوستاريكا

◀▶ العام المقبل

سيكون أبرز حدث في عام ٢٠٢٠ هو المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمان - وهو فرصة فريدة لالتقاء المجتمع البرلماني العالمي على أعلى مستوى، وتقييم التحديات التي تواجه العالم اليوم، ووضع خارطة طريق طموحة للعمل البرلماني. وسيوطد المؤتمر أيضاً الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة وسيعزز البُعد البرلماني للحكومة العالمية. ونظراً إلى إلغاء دورة الجمعية المزمع عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ بسبب تفشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، سينصب تركيزنا على إيجاد طرائق مبتكرة لمواصلة عملنا، والتواصل مع أعضائنا، ودعمهم في مساعيهم الرامية إلى مواجهة هذا التحدي الصحي العالمي. ويُزمع الآن عقد الجمعية ١٤٢ في كيغالي بروندي في تشرين الأول/أكتوبر، وسيكون جدول أعمالها حافلاً بالبنود (ويشمل انتخاب رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي).

البرلمانيون في جمعية تشرين الأول/أكتوبر
٢٠١٩ المعقودة في بلغراد.
© الاتحاد البرلماني الدولي / برلمان صربيا

وواصلنا أيضاً التواصل مع البرلمانات غير الأعضاء. وفي أيار/مايو، قبل موظفون برلمانيون من برلماني بلير وكيريباس غير العضوين دعوتنا إلى الانضمام إلى ندوة إعلامية بشأن هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وطريقة عمله. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، ساعدنا في تنظيم ندوة إقليمية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي في بورت أوف سين بترينيداد وتوباغو. وشارك برلمان بربادوس في الندوة وطلب ممثلوها معلومات عن إجراءات الانضمام.

دراسة حالة

التواصل مع الأعضاء الناطقين بالإسبانية

عقد الاتحاد البرلماني الدولي أول ندوة إعلامية إقليمية في أمريكا اللاتينية بشأن عمل المنظمة. وعُقدت الندوة في سان خوسيه بكوستاريكا في يومي ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ بالشراكة مع الجمعية التشريعية لكوستاريكا. وضم المشاركون كبار الموظفين من ١١ بلداً هي الأرجنتين وكولومبيا وكوستاريكا وكوبا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور وغواتيمالا وباراغواي وسورينام وأوروغواي وفنزويلا. وتُعقد الندوة السنوية للاتحاد البرلماني الدولي عادةً لفائدة الموظفين البرلمانيين في مقر المنظمة بجنيف إما باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. وإن مستويات مشاركة برلمانات أمريكا اللاتينية منخفضة عادةً، ويرجع ذلك أساساً إلى البُعد الجغرافي والاعتبارات اللغوية. وسعيًا إلى توطيد العلاقات مع هذه البرلمانات، عقدت المنظمة الندوة في أمريكا اللاتينية ببرنامج كامل باللغة الإسبانية.





الهدف ٦

تعزيز تمكين الشباب

إن أكثر من نصف سكان العالم دون سن الثلاثين. وهؤلاء الشباب هم الأكثر تأثراً بعملمنا - أو عدم عملنا - اليوم لمعالجة القضايا العالمية مثل تغير المناخ. والمشاركة القوية للجميع، وبخاصة الشباب، ضرورية حتى تكون عملية اتخاذ القرارات شاملة ومستجيبة للاحتياجات. ومشاركة الشباب ليست قراراً واجباً فقط وإنما ذكياً أيضاً. والشباب مورد غير مستغل إلى حد كبير ويمكنهم المساهمة كثيراً في الجهود المبذولة لمعالجة القضايا العالمية. ولكن يتطلب ذلك تمكينهم من المشاركة في عملية صنع القرار والتأثير فيها. وفي عام ٢٠١٩، حدد الاتحاد البرلماني الدولي من بين أهدافه الارتقاء بتمكين الشباب لمستويات غير مسبقة. وإلى جانب تعزيز تمثيل الشباب بحشد التزام متخذي القرارات وتزويدهم بسبل التوجيه السياسي، أطلقنا أيضاً أنشطة تدريب جديدة لمساعدة البرلمانيين الشباب على أن يكونوا قادة سياسيين أقوياء.



الاستفادة من الإمكانات القيادية للبرلمانيين الشباب

خلال المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين الشباب في باراغواي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، جمعنا نحو ١٠٠ برلماني شاب من ٤٠ بلداً لإطلاق سلسلة من المحاور التدريبية للمشترعين الشباب لتنمية مهاراتهم السياسية. وركزت الدورات التدريبية على القيادة السياسية ومهارات التواصل من خلال العمل الجماعي والجلسات الفردية. وأتاحت حلقة إرشادية للبرلمانيين الشباب والكبار تبادل الخبرات والتجارب والنصائح. وأفاد البرلمانيون بأن فرص التدريب هذه تمكنهم وتزودهم بالمهارات اللازمة ليكونوا قادة أكثر فعالية.

وخلال المؤتمر العالمي للبرلمانيين الشباب، بحث المشاركون عن أساليب لإدراج رفاهية الناس وسعادتهم في صميم السياسة العامة. وإلى جانب الدعوة إلى تحسين رأس المال البشري بالحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز توظيف الشباب وتعليمهم وصحتهم، تعهد البرلمانيون الشباب بالانتقال من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المقياس الوحيد لأداء البلد إلى المزيد من مناهج التفكير الاستشراقي التي تراعي الرفاهية.

«لا شك في أننا نحتاج إلى المزيد من البرلمانيين الشباب على طاولة المناقشات. ولكن زيادة العدد وحده لا يكفي. وعلى الرغم من أننا نواجه العديد من العوائق لنتخب إلى البرلمان، فإننا نواجهها أيضاً بعد انتخابنا. وإننا نحتاج، بوصفنا برلمانيين شباب، إلى التمكين من أجل قيادة هذا التغيير.»

الوثيقة الختامية، المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين الشباب (باراغواي)

الكشف عن قوانين وسياسات الشباب الناجحة

أبرمنا شراكة مع المجلس العالمي للمستقبل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشباب من أجل تنظيم جائزة السياسات المستقبلية التي يُطلق عليها اسم «أوسكار» أفضل السياسات. وفي عام ٢٠١٩، احتفلت الجائزة بالقوانين والسياسات المتعلقة بالوظائف اللائقة والمستدامة للشباب. وإذا كانت رئيسة المنظمة ورئيس منتدى البرلمانيين الشباب مشاركين في لجنة التحكيم، فقد أعلنت أسماء البلدان الفائزة في حفل توزيع الجوائز خلال الجمعية ١٤١ للاتحاد البرلماني الدولي. واحتفلت الجائزة بثمانية بلدان فائزة هي رواندا وإستونيا واسكتلندا (المملكة المتحدة) ونيبال وجنوب أفريقيا ومجلس أوروبا ولوس أنجلوس (الولايات المتحدة) والسنغال التي قدّمت قوانين وسياسات شباب فعالة يمكن أن تلهم البلدان الأخرى التي تبحث عن الاستفادة من قوة الشباب.

واستناداً إلى تقييم شمل ٦٧ سياسة مرشحة من ٣٦ بلداً، كانت الجائزة فرصة لكي يحدد الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانيون الشباب عوامل نجاح قوانين وسياسات الشباب بشكل أفضل.

إعلاء صوت الشباب في المداولات الدولية

لا قرارات عنا بدوننا! تحت هذا الشعار، واصل منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي تعزيز دور الشباب في المنظمة وفي البرلمانات بوجه عام فضلاً عن إدماج منظور الشباب في المداولات الدولية. واجتمع المنتدى في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر خلال جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي. وشمل جدول الأعمال رصد تقدم البلدان في مجال تمكين الشباب، وضمان مراعاة أولويات الشباب في القرارات التي اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٩.

ويسرنا أيضاً جهود البرلمانيين الشباب الرامية إلى إدماج بُعد برلماني في المنتديات الدولية الرئيسية. فعلى سبيل المثال، شارك وفد نشط من منتدى البرلمانيين الشباب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٩ بشأن إدماج الشباب.

الرقم الرئيسي:

٢١,٥

بدأت التغييرات المدخلة في عام ٢٠١٩ على قواعد لاتحاد البرلماني الدولي من أجل تعزيز مشاركة البرلمانيين الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي توثق ثمارها: إذ بلغت نسبة المندوبين الشباب في جمعية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢١,٥ في المئة مقابل ١٧,٤ في المئة في جمعية نيسان/أبريل. وتوجه هذه القواعد المعدلة، التي تُعد أول أحكام نظامية في أي منظمة دولية، إشارة واضحة بالالتزام الاتحاد البرلماني الدولي بفتح الساحة السياسية للشباب.



صورة جماعية للمشاركين في مؤتمر الاتحاد العالمي السادس للبرلمانيين الشباب في باراغواي. © برلمان باراغواي

بناء الإرادة السياسية لمشاركة الشباب

بمناسبة اليوم الدولي للشباب في ١٠ آب/أغسطس، أطلقنا حملة لتشجيع البرلمانات والبرلمانيين على الاحتفال بمرور ١٣٠ عاماً على تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي من خلال مواضيع تخص الشباب. وانضمت العديد من البرلمانات حول العالم إلى الحملة، ولا سيما بوتان التي نظمت فعالية توعية خاصة. ووصلت الحملة إلى أكثر من ١٠٠٠٠٠ شخص عن طريق المنصات الرقمية للاتحاد البرلماني الدولي.

وأتاح اليوم الدولي للشباب أيضاً الفرصة للنهوض بالأهداف المتعلقة بمشاركة الشباب والتي اعتمدها منتدى البرلمانيين الشباب. وبناء على نسبة الشباب إلى التعداد السكاني العالمي، يدعو المنتدى البلدان والبرلمانات إلى بلوغ الأهداف التالية بحلول عام ٢٠٣٥:

- ما لا يقل عن ١٥ في المئة من البرلمانيين دون سن الثلاثين؛
 - وما لا يقل عن ٣٥ في المئة من البرلمانيين دون سن الأربعين؛
 - وما لا يقل عن ٤٥ في المئة من البرلمانيين دون سن الخامسة والأربعين.
- ويشمل كل هدف غاية تتمثل في تحقيق التكافؤ بين الجنسين بالمناصفة بين الشباب والشبان.

مراقبة مشاركة الشباب في البرلمانات

واصلنا في عام ٢٠١٩ مراقبة مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية. وجعلنا بياناتنا الفريدة عن النواب الشباب متاحة للجمهور عن طريق منصة [Parline](#) للبيانات المفتوحة والتابعة للاتحاد البرلماني الدولي. وأصبحت هذه البيانات المفتوحة المصدر مرجعاً دولياً للبرلمانات ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية التي تسعى إلى إجراء بحوث بشأن مشاركة الشباب وزيادة مستويات تلك المشاركة. وتعدّ المنصة أيضاً من المصادر المرجعية الرسمية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ المؤشرين ١٥-٥ و ١٦-٧ للتتبع المستدامة.

تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

ما انفك الاتحاد البرلماني الدولي يدعو، بوصفه شريكاً في حملة «البالغ للتصويت بالغ للترشح» (Not Too Young To Run)، إلى خفض سن الترشح في الانتخابات على مر السنين. وأقرت جمعية نيجيريا الوطنية، بدعم من منظمنا، تعديلات دستورية في عام ٢٠١٨ لخفض سن الترشح إلى مجلس النواب وغيره من المناصب. وكان التأثير في انتخابات نيجيريا لعام ٢٠١٩ مثيراً للإعجاب: فقد كان أكثر من ٣٤ في المئة من المرشحين في الانتخابات من الشبان أو الشباب، ارتفاعاً من ٢١ في المئة في عام ٢٠١٥. وبلغ إجمالي عدد الشباب المنتخبين دون سن الخامسة والثلاثين ١٠٣ شاب ارتفعاً من ٦٠ في عام ٢٠١٥.

سنحتفل في عام ٢٠٢٠ بمرور ١٠ سنوات على اعتماد [قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مشاركة الشباب](#) الذي أدى إلى إطلاق حركة الشباب التابعة للمنظمة في عام ٢٠١٠. وإننا ندعو كل البرلمانات إلى الالتزام أو إعادة الالتزام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع المزيد من الشباب على دخول الحياة السياسية وإلى تكثيف جهودها في ذلك الصدد. وسنعمل على تعبئة الالتزامات والإجراءات البرلمانية في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي والمؤتمر العالمي للبرلمانيين الشباب ومنتدى البرلمانيين الشباب والمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات. وسنسعى إلى إطلاق حملة جديدة بشأن مشاركة الشباب من أجل تعبئة القادة. وسنستمر على مدى عام ٢٠٢٠ في تدريب البرلمانيين الشباب وتعزيز مهاراتهم السياسية عن طريق مبادرات عالمية ووطنية. وسيحتفل البرلمانيون الشباب أيضاً بمرور ٢٥ عاماً على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين بشأن المساواة بين الجنسين، مع التركيز على المشاركة السياسية للشابات.

الهدف ٧

تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية

إذ يتزامن عام ٢٠٢٠ مع بداية عقد العمل من أجل أهداف التنمية المستدامة ودخول اتفاق باريس حيز النفاذ، يجب أن تتخذ البرلمانات إجراءات الآن لوضع الكوكب على مسار مستدام. وفي عام ٢٠١٩، واصل الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز العمل البرلماني المرتبط بخطة التنمية العالمية مع التركيز على التنفيذ الوطني وتسهيل الضوء على العلوم والأدلة وزيادة المشاركة البرلمانية بوجه أعم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.



توطيد التعاون البرلماني في مجال أهداف التنمية المستدامة

استمر أعضاؤنا في تحديد أولويات التفاعل الإقليمي بوصفها وسيلة للوصول إلى أحدث البيانات والخبرات والتعلم من تجارب البلدان الأخرى. وجمعت خمس ندوات إقليمية نُظمت في عام ٢٠١٩ حوالي ٣٠٠ برلماني وموظف من ٦٨ برلماناً في آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي.

وركزت كل ندوة على الربط بين الجانبين النظري والعملي، مع إجراء زيارات ميدانية لمشاريع تعزيز الاستدامة والازدهار. وكان التخفيف من حدة الفقر وتغيّر المناخ من الشواغل الرئيسية، كما يتضح من الزيارات إلى مقاطعات صينية مثل تشجيانغ وإلى المناطق الساحلية المتهورة في ملديف. وكان الاستنتاج المشترك أن الطريقة الوحيدة للتغلب على تلك التحديات هي زيادة التعاون مع البلدان المجاورة.

واجتمع رؤساء البرلمانات في جنوب آسيا للمرة الرابعة من أجل العمل بالتعاون الوثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي في مراقبة الإجراءات البرلمانية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. واجتمعت البرلمانات الأوروبية مجدداً بعد ستة أشهر فقط من اجتماعها الأول الذي عُقد في إسرائيل في عام ٢٠١٨ لإيجاد سبل لاستخدام الابتكار كمحرك للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والصحة.

وفي عام ٢٠١٩، استخدمت برلمانات سرياليون وفانواتو وصربيا مجموعة أدوات التقييم الذاتي بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة والتي أعدت بالاشتراك بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقرر برلمان ترينيداد وتوباغو أن يركّز المحور الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي، الذي سينظم داخل مركز الاتحاد البرلماني الدولي للابتكار في البرلمان، على تحقيق الهدف ١٦ للتنمية المستدامة.

ونظّمنا أنشطة متعددة على المستوى الدولي جمعت أكثر من ١٤٠ برلماناً من ٥٠ برلماناً لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال المنتدى السياسي السنوي الرفيع المستوى في الأمم المتحدة بنيويورك. وأتاح المنتدى للبرلمانيين المشاركين في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الفرصة لمناقشة الموضوع الرئيسي للدورة وتبادل الخبرات والتجارب في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة.

وتحضيراً للمنتدى، أجرينا دراسة استقصائية بشأن مساهمة البرلمانات في إعداد تقارير الاستعراض الوطني الطوعي. ووجدنا أنه من أصل ٤٧ بلداً أبلغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٩، شاركت ثلث البرلمانات تقريباً (٣٤٪) في تقاريرها. ويتفق ذلك مع بيانات السنوات الثلاث الماضية.

وكشفت دراسة استقصائية ثانية أجراها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة في عمل البرلمانات عن وضع متباين. فقد ظهرت أمثلة ممارسات جيدة، مع أداء بعض البرلمانات دوراً نشطاً للغاية، في حين أظهرت البيانات أيضاً أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لا يزال يخضع في المقام الأول لقيادة الحكومة. وسنستمر في تعزيز قدرة البرلمانات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسنعرّض أيضاً الحوار بين البرلمانات وتبادل الممارسات الجيدة، فضلاً عن جمع وتقديم بيانات وأدلة لإرشاد القوانين والسياسات والممارسات البرلمانية.

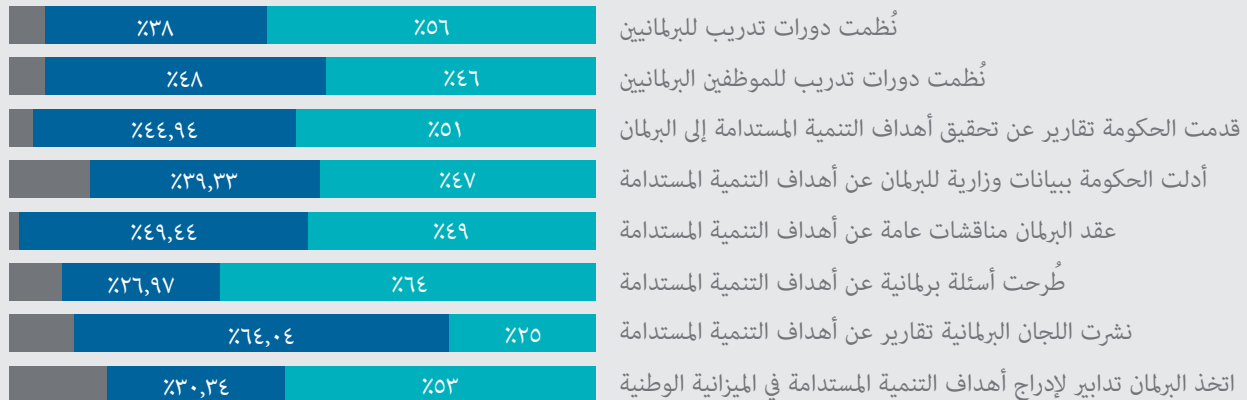
الرقم الرئيسي:

٦٨

أوفد ٦٨ برلماناً مشاركين إلى
ندوات الاتحاد البرلماني الدولي الخاصة
بأهداف التنمية المستدامة
في عام ٢٠١٩.

فحص طبي في عيادة بغرب دارفور.
© الأمم المتحدة /
Albert Gonzalez Farran

الأنشطة البرلمانية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للاتحاد البرلماني الدولي



■ نعم ■ لا ■ لا أعلم أو غير متاح

تعبئة البرلمانات من أجل التغطية الصحية الشاملة

وتتقضي بعض المجموعات اهتماماً خاصاً فيما يخص التغطية الصحية الشاملة. وفي عام ٢٠١٩، واصلنا التركيز على النساء والأطفال والمراهقين. ومن خلال شراكة صحة الأم والوليد والطفل وغيرها من الشراكات، جمعنا برلمانيين من ١١ بلداً جنوب الصحراء الكبرى وباحثين وممثلين للمجتمع المدني ومسؤولين حكوميين لمناقشة البيانات الخاصة بعدم المساواة في مجال صحة النساء والأطفال والمراهقين. ويزداد الاعتراف بالمكانة الريادية للاتحاد البرلماني الدولي في هذا المجال: إذ تشارك رئيسة المنظمة في الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بحركة «كل امرأة، كل طفل» ويشارك الأمين العام للمنظمة في اللجنة التنفيذية لشراكة صحة الأم والوليد والطفل.

وأخيراً، في إطار التزامنا بمقومات الصحة، بادر الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي - وهو عضو في الفريق القيادي لحركة تعزيز التغذية - بتوقيع تعهد خلال الاجتماع العالمي للحركة باتخاذ تدابير في مجال التغذية عن طريق تشجيع الحكومات على اعتماد نهج متعدد القطاعات بشأن التغذية وتعبئة مخصصات مالية كافية. وشدد التعهد أيضاً على أهمية إدماج شؤون التغذية في التغطية الصحية الشاملة.

تكثيف الجهود في مجال تغيير المناخ

استجابةً لطلب البرلمانات، قمنا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ لإطلاق سلسلة جديدة من حلقات المساعدة التقنية في مجال تغيير المناخ. وفي عام ٢٠١٩، استفادت برلمانات زمبابوي وبوروندي وزامبيا من الحلقات المذكورة التي ساعدتها في تحديد أفضل السبل للمشاركة في التنفيذ الوطني لاتفاق باريس. وإلى جانب الجهاز التشريعي، شارك الجهاز التنفيذي - بما فيه جهات التنسيق الوطنية المعنية باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ - في حلقات العمل، فأقام ذلك الصلة المهمة ولكن الغائبة في كثير من الأحيان بين فرعي السلطة.

وقرر البرلمانيون، في حلقة عمل زمبابوي، استعراض وتشديد إجراءات تحصيل ضريبة الكربون الوطنية. وأقر البرلمانيون في بوروندي بأهمية دورهم في توعية الجمهور والترويج للأنشطة في مجالي التصدي لتغير المناخ وصون التنوع البيولوجي.

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، لا يتلقى نصف سكان العالم على الأقل الخدمات الصحية التي يحتاجونها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، اعتمدت الجمعية ١٤١ للاتحاد البرلماني الدولي أول قرار برلماني عالمي بشأن التغطية الصحية الشاملة. وكان هذا القرار التاريخي تنويجاً لجهود طويلة الأمد لتعبئة البرلمانات في جميع أنحاء العالم. وتدعو البرلمانات إلى اتخاذ كل التدابير القانونية والسياساتية اللازمة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠ بغية ضمان الحق في الصحة العامة للجميع بدون تمييز.

وخلال الجمعية ١٤٠ في نيسان/أبريل، أجرينا مناقشة حول التغطية الصحية الشاملة أبرزت الحاجة إلى توفير خدمات صحية تركز على الناس دون تمييز. وفي أيار/مايو، تعاوننا مع منظمة الصحة العالمية لتنظيم جلسة إعلامية تقنية وندوة برلمانية إبّان جمعية الصحة العالمية. وحدد المشاركون الإرادة السياسية وتعزيز المؤسسات البرلمانية بوصفهما عاملين رئيسيين للتقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

وعملنا في إطار تلك الجهود على تعزيز المنظور البرلماني في اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة. ووطدنا شراكاتنا بالانضمام إلى المنصة المتعددة الأطراف المعنية بالتغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠ وإطلاق «شبكة الحلول القانونية» - وهي مبادرة جديدة نُفذت بالتعاون مع جامعة جورج تاون، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتهدف إلى دعم واضعي السياسات في سن القوانين واللوائح والسياسات الكفيلة بتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

وفي ظل تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التغطية الصحية الشاملة، يؤدي الفريق الاستشاري المعني بالصحة والتابع للاتحاد البرلماني الدولي دور جهة التنسيق للمساءلة البرلمانية. ومن ثم، سيقوم الفريق اعتباراً من عام ٢٠٢٠ بتقييم الجهود القطرية الرامية إلى توسيع التغطية الصحية وتوجيه توصيات مخصصة إلى البرلمانات الوطنية.

تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

استخدام السلطات البرلمانية للنهوض بالصحة

بعد اعتماد القرار بشأن التغطية الصحية الشاملة إبّان الجمعية ١٤١ للاتحاد البرلماني الدولي، عاد مندوبون من ميكرونيزيا إلى برلمانهم مقترحين قراراً وطنياً بوضع الصحة على رأس البرنامج السياسي للبلاد. ويدعو ذلك القرار، الذي اعتمدته البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الحكومة إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠ كخطوة أولى نحو خطة شاملة للتغطية الصحية الشاملة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أقمنا شراكة مع برلمان أوغندا لتوفير التدريب على الترويج لتخصيص ميزانية لصحة النساء والأطفال والمراهقين. وحدد البرلمانيون والموظفون البرلمانيون إمكانات الترويج أثناء عملية الميزنة، ووضع استراتيجيات لتخصيص المزيد من الموارد، وتعزيز دورها في تتبع النفقات. ومكّن هذا التدريب البرلمانيين في أوغندا من تطبيق معارفهم ومهاراتهم عندما تُعرض الميزانية على البرلمان في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ وضمان تمويل وتنفيذ المبادرات الحيوية الخاصة بصحة ورعاية النساء والأطفال والمراهقين على نحو ملائم.



عملية تقييم برلماني ذاتي بشأن أهداف التنمية
المستدامة في سراليون.
© الاتحاد البرلماني الدولي / Isabel Obadiaru

دراسة حالة

تحقيق أهداف التنمية المستدامة في صربيا

في حزيران/يونيو، استخدمت جمعية صربيا الوطنية للمرة الثانية مجموعة أدوات التقييم الذاتي بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة والتي أعدت بالاشتراك بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واستخدمت مجموعة التركيز البرلمانية الصربية المعنية بأهداف التنمية المستدامة مجموعة الأدوات لتقييم التقدم المحرز منذ العملية الأولى قبل عامين. وساعد التقييم الذاتي المجموعة في صياغة مقترحات لميزانية العام التالي بغية تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في صربيا. ثم حوّلت هذه الاقتراحات إلى تعديلات في مشروع ميزانية عام ٢٠٢٠.

◀▶ العام المقبل

مع دخول اتفاق باريس حيز التنفيذ وبدء عقد العمل من أجل أهداف التنمية المستدامة، سنكثف جهودنا لحشد الإرادة السياسية وتعزيز المشاركة البرلمانية في خطة التنمية العالمية. وسنواصل العمل عن كثب مع شركائنا في الأمم المتحدة للتأكد من استرشاد جهودنا بأحدث العلوم والأدلة. وسنركز على الطرق العملية لبلوغ الأهداف مثل إيجاد حلول في المجالات الرئيسية للتشريع والتمويل. ومن ثم، ستشمل أنشطتنا ما يلي: تكوين كفاءات البرلمانيين؛ وتنمية المعارف والمهارات؛ وتيسير الحوار والتبادلات بين البرلمانات. وستكون المساءلة شعارنا في إيلاء الأولوية لتوفير الخدمات الصحية للجميع من خلال تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التغطية الصحية الشاملة.

وعلى هامش الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نظم الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان إسبانيا اجتماعاً برلمانياً حضره أكثر من ١٥٠ مندوباً من أكثر من ٣٠ بلداً. واتفق البرلمانيون والخبراء على الحاجة الملحة للعمل المناخي ودور البرلمانات في تسخير وظائفها التشريعية والمالية والرقابية لأقصى حد ممكن من أجل تحويل اتفاق باريس إلى قوانين وسياسات وخطط عمل وطنية ومساءلة حكوماتها.

وفي أوائل عام ٢٠١٩، نشر الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، [الاخضرار درجات: مدخل إلى الاقتصاد الأخضر للبرلمانيين](#). ويزود المنشور البرلمانيين بفهم أساسي للاقتصاد الأخضر والسياسات المطلوبة للانتقال إليه.

«يؤدي الاتحاد البرلماني الدولي دوراً محورياً في جمع البرلمانيين لضمان وضع السياسات التي ستحقق أهداف التنمية المستدامة قبل عام ٢٠٣٠. [...] وأعتقد أنه من الرائع أن نتمكن من العمل معاً عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي وبرلماناتنا، والاتفاق على أهداف التنمية المستدامة ومسار تحقيقها مع ضمان عدم تخلف أحد عن الركب وضمان مستقبل الشباب وتمكن الناس من الإفلات من براثن الفقر.»

الدكتورة ليزا كامبيون
نائبة في المملكة المتحدة



الهدف ٨

سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية

كانت قضايا السلام والتنمية المستدامة محور علاقة الاتحاد البرلماني الدولي بالأمم المتحدة في عام ٢٠١٩ حيث حث البرلمانيون على أنشطة التنفيذ والترويج. ووقعنا اتفاقاً مع وكالتين للأمم المتحدة من أجل سد الفجوات التشريعية وتعبئة العمل البرلماني في مجالي الإرهاب والتطرف العنيف. وتمكّننا من تحويل اجتماعنا السنوي بشأن أهداف التنمية المستدامة إلى منتدى برلماني يندرج في إطار البرنامج الرسمي لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وأدى الاتحاد البرلماني الدولي دوراً بارزاً في قمة الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة. وقطع الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات خطوات كبيرة سياسياً إذ دعتها الأمم المتحدة رسمياً إلى تقديم مساهماتها في المفاوضات والفعاليات المهمة الخاصة بالمساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب والتغطية الصحية الشاملة. وأما على المستوى الميداني، فقد وطدنا العلاقة بين الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية في العمليات الرئيسية للتنمية وبناء السلام.



إسماع صوت البرلمانين في الأمم المتحدة

الصفة مهمة لإنجاز الأمور في الأمم المتحدة. وكان إنجاز كبير للاتحاد البرلماني الدولي هذا العام الحصول لفعاليتنا المنتظمة خلال المنتدى السياسي السنوي الرفيع المستوى على صفة منتدى برلماني مستقل. ومُنحت هذه الصفة البارزة لقلّة قليلة من مئات الفعاليات الجانبية المنتظمة. وستساعد في إبراز دور البرلمانات والبرلمانين خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى بوصفه آلية المساءلة العالمية الرئيسية للمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وجمع المنتدى البرلماني لعام ٢٠١٩ أكثر من مئة برلماني لمناقشة أوجه عدم المساواة المتفاقمة والمشاركة البرلمانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد نظرنا في نتائج الاستبيان السنوي للانخراط البرلماني في عمليات إعداد التقارير الوطنية الطوعية. وتشير النتائج إلى أن الطريق لا يزال طويلاً حتى تساهم البرلمانات في تلك التقارير المقدّمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وإن كان العدد المتزايد للبرلمانات المشاركة مؤشراً جيداً على أن التقارير الوطنية الطوعية أصبحت عملية مألوفة داخل المجتمع البرلماني العالمي. فضلاً عن ذلك، شارك العديد من البرلمانين المتواجدين في نيويورك لحضور المنتدى السياسي الرفيع المستوى في حلقة عمل مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مجموعة أدوات التقييم الذاتي المشتركة لإضفاء طابع مؤسسي على أهداف التنمية المستدامة في البرلمان.

ونظّم الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في آذار/مارس الاجتماع البرلماني العادي في لجنة وضع المرأة في نيويورك، مساهمةً في تحقيق هدفنا الاستراتيجي الخاص بتعزيز المساواة بين الجنسين واحترام حقوق المرأة. وركّز الاجتماع على الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية للنساء والفتيات. وفضلاً عن ذلك، عملنا مع شركاء عديدين لتنظيم ثلاث فعاليات جانبية بشأن العنف ضد المرأة، والنساء في مناصب صنع القرار، والنساء في الحياة السياسية.

ونظّم الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في حزيران/يونيو في جنيف ندوة لأعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان. وناقشت الفعالية العمل البرلماني في مجال حقوق الإنسان والانخراط البرلماني في عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وبمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية (١٥ أيلول/سبتمبر)، شاركنا في استضافة فعالية بالتعاون مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. ونظرت هذه الفعالية، التي عُقدت بعنوان «الاندماج والمشاركة كأسس للديمقراطية»، في طرائق مساهمة عمليات صنع القرار التي لا تراعي كل الناس والمجتمعات، بما في ذلك الفئات غير الآمنة اقتصادياً، في زيادة التفاوت في الدخل والثروة، وإضعاف الناس، وتأجيج الاستياء من مؤسسات الديمقراطية.

وتماشياً مع سياستنا الرامية إلى تيسير مشاركة البرلمانين في اجتماعات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى، أسفرت المعلومات التي قدمناها إلى البرلمانات أيضاً عن زيادة كبيرة في عدد البرلمانين المشاركين في الوفود الوطنية إلى مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

في عام ٢٠١٩، شددت ثلاثة قرارات للأمم المتحدة على دور البرلمانات بفضل ضغوط الاتحاد البرلماني الدولي.

واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة قراراً بشأن المساعدة التقنية المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن مكافحة الإرهاب حيث أقر صراحةً «بالدور الهام الذي يمكن أن تنهض به البرلمانات في منع الإرهاب ومكافحته وإصلاح الأوضاع المفضية إليه» وكذلك «بأهمية الشراكة القائمة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب في ذلك الشأن».



رئيسة الاتحاد تتحدث أثناء اجتماع شراكة صحة الأم والوليد والطفل في نيودلهي بالهند. © الاتحاد البرلماني الدولي / Miriam Sangiorgio

المساهمة في التعددية

عُقدت جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٩ في الأمم المتحدة، وهي حدث مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، في شباط/فبراير في نيويورك. وحضر أكثر من ٢٠٠ برلماني واستمعوا إلى رئيس الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة. وقدمت هذه الجلسة المعقودة تحت عنوان «التحديات الناشئة أمام التعددية: استجابة برلمانية» أفكاراً لعمليات الإصلاح الجارية في منظومة الأمم المتحدة والتي يركز العديد منها على منع النزاعات وحفظ السلام. وتناولت الجلسة بوجه أعم أسباب تفاقم التشكيك في التعددية وسبل معالجة البرلمانيين لها.

ووزع تقرير الاستماع البرلماني في الجمعية العامة، مقدماً آراء مفيدة بشأن المحادثة الخاصة بمستقبل التعددية والأمم المتحدة التي ستجرى في عام ٢٠٢٠ بمناسبة مرور ٧٥ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة.

دراسة حالة

توثيق العلاقة بين البرلمانات والأفرقة القطرية للأمم المتحدة

بفضل العمل عن كثب مع مكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة في نيويورك في إطار الإصلاح الشامل لنظام الأمم المتحدة الإنمائي، نجح الاتحاد البرلماني الدولي في إدراج «التعاون مع البرلمانات» في وصف المهام الوظيفية المنقح للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة. ونوقشت خلال الاجتماع العالمي السنوي للمنسقين الوطنيين للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ الطرائق التي يمكن أن يكون بها التعاون الميداني بين الأمم المتحدة والبرلمانات مفيداً للطرفين بوصفه جزءاً رئيسياً من عمليات التنمية وبناء السلام.

ودعت الجمعية العامة الاتحاد البرلماني الدولي، في قرارين، إلى المساهمة في اجتماع رفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وفي الاجتماع الرفيع المستوى المعقود بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. ودعا القراران البرلمانيين أيضاً إلى المشاركة في المشاورات المتعددة الأطراف.

تمثيل الاتحاد البرلماني الدولي في مندييات الأمم المتحدة

أدلى الاتحاد البرلماني الدولي ببيانات في لجنة وضع المرأة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، والاجتماع الوزاري لمؤتمر تغير المناخ (الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف)، والاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء تحالف الأمم المتحدة للحضارات، وعدد من الاجتماعات الأخرى.

وشارك وفد من البرلمانيين الشباب من الاتحاد البرلماني الدولي في منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيسان/أبريل. وعُقد هذا المنتدى تحت شعار «الشباب: التمكين والإدماج والمساواة» وركز على الإدماج بوصفه وسيلة لتمكين الشباب والتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وكانت أهم فعاليات الأمم المتحدة هذا العام بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي قمة أهداف التنمية المستدامة حيث يجتمع رؤساء الدول لاستعراض التقدم المحرز والالتزام «بتسريع» الإجراءات في العقد المنبقي قبل حلول عام ٢٠٣٠. وكانت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي الممثلة البرلمانية الوحيدة المدعوة إلى المشاركة في إحدى اجتماعات المائدة المستديرة السبعة للقمة بشأن «توطيد أهداف التنمية المستدامة». وكان الاجتماع مقتصراً على مجموعة صغيرة من رؤساء الدول وممثل كبير للأمم المتحدة.

«البرلمانات هي المسؤولة عن التشريعات التي تنفذ الخطط

العالمية، وتحدد الأولويات الوطنية، وتخصص الميزانيات.

وتنفذ البرلمانات الوطنية الخطط العالمية على المستوى الوطني،

ولن يتسنى تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى أن تشارك

مشاركة كاملة في ذلك المسعى.»

غابريلا كوفاس بارون

رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي،

أثناء اجتماع المائدة المستديرة

بشأن توطيد أهداف التنمية المستدامة

متابعة أعمال اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

دورانت، نائبة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

وناقش المشاركون الثمانون، ومنهم ٣٥ برلمانيين، التدابير التي يمكن أن تتخذها البرلمانات لتهيئة بيئة تيسر التجارة الرقمية مع المضي قدماً في الأهداف الطموحة للجيل الجديد من الاتفاقات التجارية. وتناولوا أيضاً العلاقة بين إضفاء القيمة واستخدام البيانات في الأسواق الرقمية. وشددوا على أهمية إقامة نظام تداول متعدد الأطراف وتنمية المهارات في البلدان الأصغر حجماً للدفاع عن مصالحها في المفاوضات التجارية.

◀▶ العام المقبل

ستكون من أبرز أحداث عام ٢٠٢٠ القمة الخامسة والسبعين للأمم المتحدة التي ستُعقد بمناسبة الاحتفال بمرور ٧٥ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر. وسيقدّم إعلان القمة الختامي رؤية لمستقبل التعددية في إطار المنظومة المتجددة للأمم المتحدة. وسيعمل الاتحاد البرلماني الدولي على تعبئة البرلمانات والبرلمانيين للمساهمة في هذه العملية، بما في ذلك بالمشاركة في دراسة استقصائية عالمية لتحديد الأولويات الرئيسية لوضعي السياسات والمواطنين وبعقد مناقشات وطنية مع الناخبين. وسيسعى الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً إلى تحديد دور واضح للبرلمانات في إعلان قمة الأمم المتحدة الخامسة والسبعين.

وسيستقبل عام ٢٠٢٠ أيضاً قراراً جديداً لجمعية الأمم المتحدة بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. وسيوفر هذا التقرير فرصة جديدة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة كي تقيّم الأبعاد السياسية والتشغيلية للعلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

أتاحت الدورة الأولى للجنة هذا العام، التي عُقدت إبان الدورة ١٤٠ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، الفرصة للبرلمانيين من أجل تبادل الممارسات الجيدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة وضمان إدراج أهدافها في الميزانيات والتشريعات الوطنية. وكان التركيز على الموضوعين الرئيسيين للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ أي الهدف ١٠ (انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها) والهدف ١٦ (إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات).

وركزت اللجنة، خلال الجمعية ١٤١، على احترام القانون الدولي تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والنصوص الأخرى المتصلة به. واستعرضت اللجنة أيضاً نتائج دراسة استقصائية جديدة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن العلاقة بين البرلمانات والأمم المتحدة سعت إلى تعزيز دور البرلمانات في تنفيذ الاتفاقات الدولية فضلاً عن مساعدة البرلمانات في مساءلة الحكومات عن قراراتها في الأمم المتحدة.

التعاون مع منظمة التجارة العالمية

ساهم المؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية، وهو مبادرة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي، في المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية لعام ٢٠١٩ من خلال لجنة برلمانية معنية بالتجارة الرقمية والجيل الجديد من الاتفاقات التجارية. وكان من بين المتحدثين السيد جيكونب موديندا، رئيس الجمعية الوطنية لزمبابوي، والسيدة ماري-بيير فيدرين، عضو في البرلمان الأوروبي، والسيدة إيزابيل

نحو عضوية عالمية

الأعضاء (١٧٩)

رابطة الأمناء العامين للبرلمانات

تتألف رابطة الأمناء العامين للبرلمانات من الأمناء العامين وغيرهم من كبار الموظفين المسؤولين عن المرافق البرلمانية. وتتولى دراسة القوانين والإجراءات والممارسات وأساليب العمل في مختلف البرلمانات، وتقدم تدابير لضمان وتوطيد التعاون بين المرافق في مختلف البرلمانات. والرابطة هي هيئة استشارية تابعة للاتحاد البرلماني الدولي ويقدم رئيسها تقريراً سنوياً عن أنشطة الرابطة إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. وتساعد الرابطة الاتحاد البرلماني الدولي في الموضوعات المدرجة في نطاق اختصاصها. ويتيح الاتحاد البرلماني الدولي الدراسات التي يجريها بشأن القوانين والممارسات البرلمانية بانتظام للرابطة بغية الاستفادة من تعليقاتها ومساهماتها.

وتحت رئاسة السيد فيليب شواب، الأمين العام للمجلس الوطني السويسري، تعاونت الرابطة تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد البرلماني الدولي خلال عام ٢٠١٩.

ويتعاون الأمناء العامين عن كثب مع [مركز الابتكار في البرلمان](#). وفي كل جمعية، تساعد الرابطة في تنظيم اجتماعات للمحاور البرلمانية داخل المركز فضلاً عن اجتماعات تنسيق مع الأمناء العامين للبرلمانات التي تستضيف المحاور. وتتمتع الرابطة بصفة مراقب رسمي في اللجنة التوجيهية التي تقدم المشورة الاستراتيجية للمركز بشأن سبل دعم الابتكار في البرلمان.

وواصل الأمناء العامين أيضاً الإسهام في تعزيز استخدام [المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات](#) وتطبيقها. وقدّمت الرابطة بخاصة محتويات وتعقيبات مهمة لإعداد دليل المبادئ المشتركة الذي يهدف إلى دعم تنفيذها في البرلمانات.

ونظّمت الرابطة والاتحاد البرلماني الدولي مشاورة أولية مشتركة عن التقرير البرلماني العالمي لعام ٢٠٢١ إبان الجمعية ١٤١ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ونظرت المناقشة في مجالات وقضايا الاهتمام الخاصة بمكانة البرلمان وأسلوب عمله. وكان الاستنتاج أنه ينبغي للتقرير البرلماني العالمي التالي أن يركز على مشاركة الجمهور في عمل البرلمانات. وستُجرى البحوث المعنية في عام ٢٠٢٠ بالتعاون مع الرابطة.

وقدّم أعضاء الرابطة بانتظام دعماً كبيراً إلى العديد من مشاريع تكوين الكفاءات البرلمانية التي نفذها الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٩، وأسهموا في بحوث الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التدابير السياسية اللازمة لمكافحة العنف ضد المرأة في البرلمان.

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إيسواتيني، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيرلندا، إيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة*، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تونغ، تيمور-ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا - بيساو، غينيا الاستوائية، غينيا، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فلسطين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاوس، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، منغوليا، موريتانيا*، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس*، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

الأعضاء المنتسبون (١٣)

برلمان الأنديز، البرلمان الأوروبي، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، البرلمان العربي، برلمان أمريكا اللاتينية، برلمان أمريكا الوسطى، الجمعية البرلمانية المشتركة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا، اللجنة البرلمانية المشتركة التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

* علقت حقوق عضوية هندوراس وموريتانيا وبابوا غينيا الجديدة لعدم سداد تلك البلدان اشتراكاتها المقررة لمدة ثلاث سنوات أو أكثر (أعضاء غير مشاركون).

تعبئة الموارد: من يمول الاتحاد البرلماني الدولي؟

الشراكات مع أسرة الأمم المتحدة، ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدعم إلى عدد من البرامج القطرية. وواصلت جمهورية كوريا تقديم الدعم بانتداب موظفين باحثين رفيعي المستوى إلى الاتحاد البرلماني الدولي.

ويظل الاتحاد البرلماني الدولي ملتزماً بالبحث عن المزيد من المساهمات الطوعية من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

يمول أعضاؤنا وأعضاؤنا المنتسبون عمل الاتحاد الرامي إلى النهوض بالسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. ونتلقى أيضاً قدرًا متزايداً من المساهمات الطوعية من الحكومات ووكالات التنمية وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات.

وأبرمت عدة جهات مانحة اتفاقات تمويل متعددة السنوات كانت سارية خلال عام ٢٠١٩. وتشمل تلك الجهات المانحة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج المعونة الإيرلندي، ومؤسسة الدعم العالمي من أجل التنمية، وحكومات أنغولا وبنغلاديش وبنن والصين وميكرونيزيا وقطر والإمارات العربية المتحدة. وتقدم

الاجتماعات المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٩



[جلسة إعلامية تقنية: من الالتزام إلى العمل: مضي البرلمانات قدماً بخطة](#)

[التغطية الصحية العالمية](#)

٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩

جنيف، سويسرا

[الندوة الإقليمية الثانية لبرلمانات منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن](#)

[تحقيق أهداف التنمية المستدامة](#)

٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٩

أولانباتار، منغوليا

[ندوة إقليمية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لفائدة مجموعة](#)

[الاثنا عشر فأكثر السياسية الجغرافية في الاتحاد البرلماني الدولي](#)

٥ و ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٩

لشبونة، البرتغال

[الندوة الإقليمية الرابعة بشأن تكوين الكفاءات البرلمانية ومواصلة](#)

[تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تعزيز التبادلات بين البرلمانات من](#)

[أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفعالية أكبر](#)

١٢ - ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٩

بيجين، الصين

[المؤتمر الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة لبلدان منطقة](#)

[الساحل: المشاركة البرلمانية في التصدي للإرهاب والظروف المؤدية إلى](#)

[الإرهاب في منطقة الساحل](#)

١٢ - ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٩

نيامي، النيجر

الدورة ١٥٨ للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

٢٩ كانون الثاني/يناير - ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩

جنيف، سويسرا

الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء

البرلمانات

٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠١٩

جنيف، سويسرا

[جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة لعام ٢٠١٩](#)

٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٩

نيويورك، الولايات المتحدة

[المؤتمر الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة لمنطقة الشرق](#)

[الأوسط وشمال أفريقيا: دور البرلمانيين في التصدي لتهديد المقاتلين](#)

[الإرهابيين الأجانب والتحديات ذات الصلة](#)

٢٦ - ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩

الأقصر، مصر

[اجتماع برلماني بمناسبة الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة](#)

١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩

نيويورك، الولايات المتحدة

ندوة إعلامية عن بنية الاتحاد البرلماني الدولي وأساليب عمله للمشاركين

الناطقين باللغة الإنجليزية

١٤ - ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩

جنيف، سويسرا

المشاركة البرلمانية في مجال حقوق الإنسان: تحديد الممارسات الجيدة

وفرض العمل الجديدة

٢٤ - ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١٩

جنيف، سويسرا

التشريع من أجل المساواة بين الجنسين: القضاء على التمييز والعنف

الجنساني بحلول عام ٢٠٣٠

٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١٩

جنيف، سويسرا

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: ٤٠ عاماً من تعزيز

النساء وتمكينهن

٨ تموز/يوليو ٢٠١٩

جنيف، سويسرا

#ليس_في_برلماني/NotInMyParliament - أشكال التحيز الجنسي

والتحرش والمضايقة والعنف ضد البرلمانيات

١٠ تموز/يوليو ٢٠١٩

جنيف، سويسرا

فعالية برلمانية جانبية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني

بالتنمية المستدامة والاجتماعات المتصلة به

١٣ - ١٨ تموز/يوليو ٢٠١٩

نيويورك، الولايات المتحدة

حلقة العمل الرابعة عشرة للبرلمانيين والأكاديميين البرلمانيين

٢٧ و ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٩

روكستون، المملكة المتحدة

القمة الرابعة لرؤساء البرلمانات في جنوب آسيا بشأن تحقيق أهداف

التنمية المستدامة

١ و ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

ماله، ملديف

المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين الشباب

٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

أسونسيون، باراغواي

ندوة إقليمية لبرلمانات جزر المحيط الهادئ بشأن البرلمانات وتنفيذ قرار

مجلس الأمن ١٥٤٠

١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

ويلينغتون، نيوزيلندا

حلقة عمل لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تكوين الكفاءات في

مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

كوالالمبور، ماليزيا

الدورة الرابعة والأربعون للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني حول منظمة

التجارة العالمية

٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

جنيف، سويسرا

جلسة برلمانية في إطار المنتدى السنوي العام لمنظمة التجارة العالمية

٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

جنيف، سويسرا

القمة السادسة لرؤساء البرلمانات في سياق مجموعة العشرين

٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

طوكيو، اليابان

تهيئة مستقبل للجميع: العدالة المناخية وبناء السلام - حدث أسبوع

جنيف للسلام

٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

جنيف، سويسرا

المؤتمر البرلماني الإقليمي الأفريقي: الاستجابات الشاملة لأوضاع اللاجئين

- النهج البرلمانية الفعالة

١١ - ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

ميدراوند، جنوب أفريقيا

الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء

البرلمانات

١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

جنيف، سويسرا

ندوة تثقيفية عن القيادة التنفيذية البرلمانية

٢٥ - ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

مكسيكو سيتي، المكسيك

ندوة إعلامية عن بنية الاتحاد البرلماني الدولي وأساليب عمله للمشاركين

الناطقين باللغة الإسبانية

٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

سان خوسيه، كوستاريكا

الندوة الإقليمية الثانية لبرلمانات منطقة البحر الكاريبي: تعزيز العمل

البرلماني في مجال أهداف التنمية المستدامة

٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

بورت أوف سين، ترينيداد وتوباغو

اجتماع برلماني بمناسبة الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

مدريد، إسبانيا

النتائج المالية

التمويل

يموّل الاتحاد البرلماني الدولي في المقام الأول من الاشتراكات السنوية المقررة للبرلمانات الأعضاء. وتُستمد إيرادات إضافية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين الداخليين وتكاليف دعم البرنامج والفوائد وإيرادات الصندوق وتأجير قاعات الاجتماعات. وتماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لم يعدّ الاتحاد يدوّن عنصر الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين كإيرادات أو نفقات في بيان الأداء المالي ولكن يستخدمه لأغراض مالية.

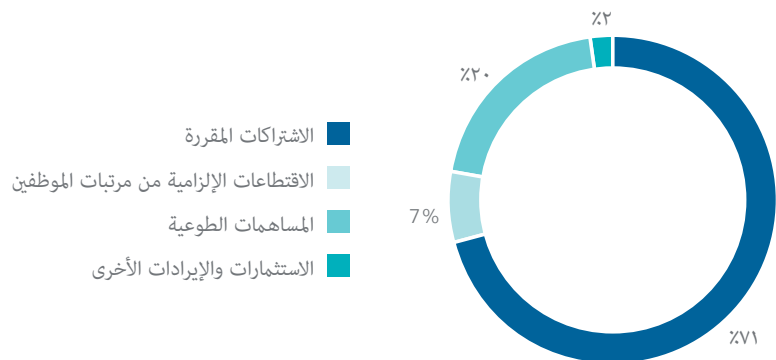
وفضلاً عن ذلك، يتواصل الاتحاد البرلماني الدولي مع جهات مانحة ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف للحصول على تمويل طوعي يُستخدم في تمويل مشاريع وأنشطة التعاون التقني. وفيما يلي عرض ملخص لمصادر الإيرادات لعام ٢٠١٩، بما في ذلك الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لأغراض مقارنة النفقات.

إيرادات الاتحاد البرلماني الدولي بحسب المصدر (على أساس الميزانية)

بالفرنك السويسري	%	
١٠ ٥٢٦ ٦٥٠	٧١%	الاشتراكات المقررة
٠	٠%	صندوق رأس المال العامل
١ ٠٥٧ ١٠٩	٧%	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٣ ٠١١ ٢٨٥	٢٠%	المساهمات الطوعية
٢٠٧ ٩٣٢	٢%	الاستثمارات والإيرادات الأخرى

١٤ ٨٠٢ ٩٧٧

مجموع الإيرادات



النفقات

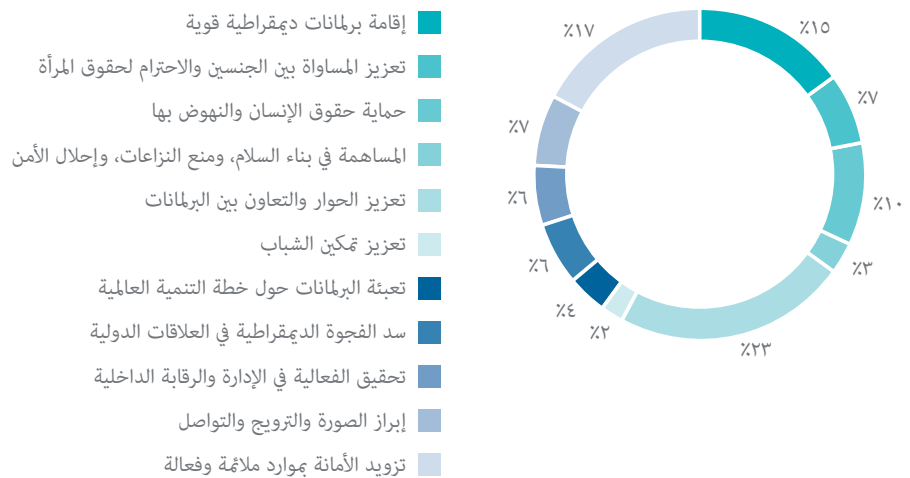
نفقات الاتحاد البرلماني الدولي مكرسة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. ويبيّن الرسم البياني التالي تفاصيل النفقات بحسب الهدف الاستراتيجي بما يشمل الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لأغراض المقارنة.

نفقات الاتحاد البرلماني الدولي بحسب الهدف الاستراتيجي (على أساس الميزانية)

%	بالفرنك السويسري	
١٥%	٢ ١٩٥ ٩٣٩	إقامة برلمانات ديمقراطية قوية
٧%	٩٦٣ ٨٤٧	تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة
١٠%	١ ٤٠٨ ٥٠١	حماية حقوق الإنسان والتهوض بها
٣%	٥٠٨ ٠٠٤	المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن
٢٣%	٣ ٣٨٤ ٢٦٧	تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات
٢%	٢٥١ ٦٥٩	تعزيز تمكين الشباب
٤%	٦٥١ ٦٠٧	تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية
٦%	٨٨٩ ٣٥١	سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية
٦%	٩١٦ ٥٣٢	تحقيق الفعالية في الإدارة والرقابة الداخلية
٧%	٩٥٨ ٤٢٩	إبراز الصورة والترويج والتواصل
٠%	٢٧١	تعميم المنظور الجنساني واعتماد نهج قائم على الحقوق
١٧%	٢ ٥٠٥ ٢٢٨	تزويد الأمانة بموارد ملائمة وفعالة
٠%	١١٠ ٦٧٣-	التصفيات والتكاليف الأخرى

١٤ ٥٢٢ ٩٦٣

مجموع النفقات



البيانات المالية

تعدّ البيانات المالية الموحدة للاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية القديم لعام ٢٠١٩ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق وعلى أساس استمرارية المشروع. وتخضع البيانات المالية للمنظمة لتدقيق سنوي يجريه مراجع خارجي للحسابات بتكليف من اللجنة التنفيذية. ويعيّن المراجع الخارجي للحسابات من مكتب وطني لمراجعة الحسابات وهو حالياً المكتب الفيدرالي السويسري لمراجعة الحسابات.

وهي السنة الثامنة التي توحد فيها البيانات المالية للاتحاد مع صندوق المعاشات التقاعدية القديم وتعدّ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وتتوفر المزيد من المعلومات عن العمليات المالية للاتحاد بما في ذلك البيانات المالية السنوية والميزانيات الموحدة عبر الرابط التالي:

<https://www.ipu.org/about-us/structure/secretariat/budget-and-finance>

الاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية المغلق		
بيان المركز المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (بالفرنك السويسري)		
٢٠١٨	٢٠١٩	
الأصول		
الأصول الجارية		
١٣ ٦٥٨	١٤ ٤٨٣	السيولة النقدية
٤ ٠٨٠ ٤٤٥	٤ ٧٤٦ ٥٧٥	السيولة في الحسابات الجارية
٣٣٥ ٦٣٨	٣٩٢ ٧٧٣	السيولة لدى مدير صندوق الاستثمار
٤ ٧٣٨ ٨٧٧	٤ ٧٣٨ ٩١٩	الإيداعات الآجلة وحسابات التوفير
٩ ١٦٨ ٦١٨	٩ ٨٩٢ ٧٥١	المجموع الفرعي للنقد ومعادلات النقد
		الحسابات المستحقة
٨٧٢ ٣٣٩	٨٠٥ ٦٤٣	من الأعضاء
٤٠٣ ١٠٠	٣ ٩٢٣ ٤٣٣	من الجهات المانحة
٧٥ ٢٠٧	٥٢ ٣١٣	من استرداد الضرائب
٥٣ ٠٤٦	١٧ ٧٠٤	آخر
١ ٤٠٣ ٦٨٢	٤ ٧٩٩ ٠٩٣	المجموع الفرعي للحسابات المستحقة
٧ ٢٤٣ ١٠٠	٦ ٩٤٥ ١٦٨	الاستثمارات
١٨٠ ١٠٠	٨٥ ٧٤٩	الأصول الجارية الأخرى
١٧ ٩٩٥ ٥٠٠	٢١ ٧٢٢ ٧٦٠	المجموع الفرعي للأصول الجارية
الأصول غير الجارية		
الأصول الثابتة		
٨ ٢٣٧ ١٨٩	٨ ٠٢٩ ٥٣٦	المباني والمرافق
٢٤ ٢٩٨	١٧ ٥١٠	الأثاث
٥٩ ٠٣٣	٤٣ ٦٣٣	المعدات العامة
٧٩ ٢٦٨	٧١ ٢٤٨	معدات تكنولوجيا المعلومات
١٠ ٦٧٥	٤ ٥٧٥	المركبات
٨ ٤١٠ ٤٦٤	٨ ١٦٦ ٥٠٣	
٢٤٦ ٧٨٧	٢٥٢ ٣٣٢	الأصول غير المادية
٨ ٦٥٧ ٢٥١	٨ ٤١٨ ٨٣٥	المجموع الفرعي للأصول غير الجارية
٢٦ ٦٥٢ ٧٥١	٣٠ ١٤١ ٥٩٥	مجموع الأصول

٢٠١٨	٢٠١٩	
الخصوم		
٢١٧ ٠٦٢	٣٤٣ ٠٧٧	الحسابات الدائنة والمتراكمة
٣٣٧ ٦٣٩	٢٦٨ ٤٦٧	المدفوعات المقدمة من الأعضاء
١ ٥٥٤ ٧٩٨	٥ ٤٩٢ ٤٠٨	الإيرادات المؤجلة
١٨٩ ٦٠٠	١٨٩ ٦٠٠	القروض
٢ ٢٩٩ ٠٩٩	٦ ٢٩٣ ٥٥٢	المجموع الفرعي للخصوم الجارية
٥ ١٢٠ ٩٩٨	٤ ٩٩٢ ٤٧٠	الفروض الطويلة الأجل
١٢ ٣٠٦ ٩٧٣	١١ ٩٥٨ ٩٥١	صندوق المعاشات التقاعدية المغلق
١ ٥١٧ ٠١٩	١ ٤٣١ ٩٨١	استحقاقات الموظفين الأخرى
١٨ ٩٤٤ ٩٩٠	١٨ ٣٨٣ ٤٠١	المجموع الفرعي للخصوم غير الجارية
٢١ ٢٤٤ ٠٨٩	٢٤ ٦٧٦ ٩٥٣	مجموع الخصوم
الأصول الصافية		
٤٣١ ٦٨٣	٤٣٧ ٩٠٩	الأموال المقيمة
٣ ٧٨٧ ٣٩٣-	٤ ٢٦٢ ٧٣٩-	المكاسب (الخسائر) الأكتوارية المقيمة في الأصول الصافية
٨ ٧٦٤ ٣٧٨	٩ ٢٨٩ ٤٧٨	الرصيد التراكمي للصندوق (رأس المال العامل بعد الاشتراكات)
٥ ٤٠٨ ٦٦٨	٥ ٤٦٤ ٦٤٧	الأصول الصافية

منشورات عام ٢٠١٩

مجموعات الاتحاد البرلماني الدولي

الأدلة

- [القضاء على العمالة القسرية: دليل البرلمانيين رقم ٣٠](#)

التقارير

- [تقرير عن أنشطة رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي: عملية مساءلة لتقييم النصف الأول من فترة الولاية ٢٠١٧-٢٠٢٠](#)
- [الاضضرار درجات: مدخل إلى الاقتصاد الأخضر للبرلمانيين](#)
- [المرأة في البرلمان في عام ٢٠١٨: استعراض العام الفائت](#)
- [التقرير السنوي عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي: ٢٠١٨](#)

المنشورات المرجعية

- [الاتحاد البرلماني الدولي في سطور](#)
- [حقوق الإنسان في سطور](#)
- [المساواة بين الجنسين في سطور](#)

المبادئ التوجيهية

- [مبادئ توجيهية للقضاء على أشكال التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة ضد المرأة في البرلمان](#)

الرسوم البيانية المعلوماتية

- [النساء في الحياة السياسية: ٢٠١٩](#)
- [انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين - ٢٠١٩](#)

يصدر الاتحاد البرلماني الدولي سبع مجموعات من المنشورات لفائدة البرلمانيين وواضعي السياسات. ويمكن الاطلاع على كل المنشورات عبر [هذا الرابط](#).

النشرات المواضيعية تهدف إلى التوعية بموضوع معين. وتقدم لمحة عامة عن موضوع محدد بالاستناد إلى إحصاءات وجداول ورسوم بيانية وأرقام وبيانات.

الأدلة تتناول موضوعاً معيناً بالتفصيل وتكون موجهة إلى المشرعين المعنيين بإعداد القوانين والسياسات. وتعرض أفضل الممارسات وأمثلة من بلدان أخرى وتعريف للمفاهيم الرئيسية ومعلومات أساسية ونصائح للتنفيذ.

مجموعات الأدوات تمكّن البرلمانات من تقييم ذاتها من حيث مواطن قوتها وضعفها والتدابير الواجبة عليها في مجال ما.

التقارير تتناول عادةً تفاصيل موضوع استراتيجي محدد من أجل الإبلاغ عما شهده من أوجه تقدم أو تراجع. وتحتوي على بيانات جديدة وتُنشر إما سنوياً وإما دورياً.

المنشورات المرجعية تهدف إلى تقديم مبادئ توجيهية لدعم جهود التنمية البرلمانية.

المبادئ التوجيهية تهدف إلى تحويل الانتباه من التحليل إلى إيجاد الحلول. وتدعم البرلمانات وتزودها بالإرشادات اللازمة في سعيها إلى تحسين مؤسساتها وتقويتها.

الرسوم البيانية المعلوماتية تكون عادةً على شكل خرائط لإبراز موضوع معين.

حقوق الطبع والنشر © الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠٢٠

يجوز نسخ هذا المصنف كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري شريطة نسخ بيانات حقوق الطبع والنشر والمصدر دون تغيير. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي باستخدام محتويات هذا المصنف.

ردمك: 1420-2521

النسخة الأصلية: الإنجليزية

التصميم والقالب: Philippe Boisson

طُبِعَ في فرنسا، مطبعة Courand et Associés



Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland

[!\[\]\(2bdfe261b986065ee0ac76460d6528c9_img.jpg\)](#)
[!\[\]\(eebbd3dc1abeccf4c1e5751ec03fc559_img.jpg\)](#)
[!\[\]\(269a46bd9f0c528dd4b0b2018aec306d_img.jpg\)](#)
[!\[\]\(ca9b99849d19f75ed2add026e1deb81c_img.jpg\)](#)
[!\[\]\(1865c2bd424e834c12e99dc58af6eb34_img.jpg\)](#)